

تحقيق العدد في أحاديث الأحرف السبعة دراسة جديدة مبرهنة

دكتور

علي حسن عبد الغني

مدرس التفسير وعلوم القرآن

كلية الآداب - جامعة بني سويف

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على أشرف الخلق أجمعين،
وختام الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين، ومن
تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.
وبعد،

التعريف بالبحث وداعيه:

روى صاحبة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن النبي ﷺ أحاديث
صحيحة أكدوا فيها حقيقة نزول القرآن على سبعة أحرف من عدة طرق في
الصحيح وفي كتب السنة، وقد عرف صاحبة رسول الله ﷺ هذه الأحرف
معرفة عملية بدت في اختلاف وجوه القراءات التي علمها لهم النبي ﷺ تعلمًا
مباشراً، واقتضت الحكمة آنذاك ألا يفصح النبي ﷺ عن هذه المتعينات السبعة
المقصودة بتزول القرآن الكريم على هذه الأحرف؛ لأسباب سأعرض لها في حينها.

منهج البحث وأهدافه:

اعتمدت منهج التحليل والاستنتاج فيما توصلت إليه من نتائج جديدة، وقررت
كل نتيجة بأدلةها، ومن خلال هذا النهج عالجت قضية تحقيق العدد سبعة الذي
ورد ذكره في أحاديث النبي ﷺ عن الأحرف السبعة على مستويين:
المستوى الأول: تحقيق معنى الكلمة (الأحرف) في القرآن والسنة معزز عن
العدد سبعة؛ للوقوف على القدر المعلوم في المراد بالأحرف السبعة.

المستوى الثاني: أن نتحقق من مراد النبي ﷺ بذكر العدد سبعة، وذلك إذا استطعنا أن نحيل عن سؤال تتضمن إجابتة ما تدعمه الأدلة من السنة النبوية نفسها، ألا وهو: هل أراد النبي ﷺ من ذكره العدد سبعة في الحديث حقيقته العددية، المخصوصة بين العددين ستة وثمانية، أم جاء ذكره على المجاز الذي يدل على الكثرة في أعداد الآحاد؟ وذلك من خلال عقد مقارنة بين أحاديث الأحرف السبعة، وغيرها من الأحاديث الشريفة التي ورد فيها ذكر أعداد مماثلة لذلك، مع الأخذ في الاعتبار مراعاة أن تتشابه هذه الأحاديث التي سنجري بينها المقارنة – إلى حد كبير – فيما بينها في أسباب ورودها، وكذلك تشابهما في الغايات الداعية لكل منهما، حتى تكون المقارنة عادلة، وتدوي إلى نتائج صحيحة، وأظن أن هذا البحث جديد في بابه؛ حيث لم يتطرق أحد من الباحثين من قبل ذلك – في حدود ما قرأت – إلى هذه المقارنة، لتحقيق العدد سبعة، وإنما جاءت أحكام السابقين على العدد سبعة مبنية على مجرد إبداء الرأي بالظن والتخمين، الذي لا تبني عليه النتائج الصحيحة.

ويجتهد البحث في محاولة فهم المرادات الآتية:

- ١- اختلفت مذاهب العلماء في تفسيرهم للمراد الحقيقي لمعنى الأحرف السبعة، وقد حاولت في هذا البحث أن أقف على أسباب هذا الاختلاف، وقدمنت الأدلة على ما سقته من أسباب أدت بالعلماء إلى هذا الاختلاف.
- ٢- يهدف البحث في مبتغاه الأصلي إلى تحقيق العدد سبعة الذي اختلفوا في ذكره، هل كان على حقيقته العددية المخصوصة بين العددين ستة وثمانية، أم جاء ذكره على المجاز، للدلالة على الكثرة في الآحاد.
- ٣- وكما اجتهدت في الوقوف على أسباب اختلافهم في تفسيرهم لمعنى الأحرف السبعة أو المراد الحقيقي لها، فقد اجتهدت في محاولة فهم الأسباب التي أدت إلى إيهام العدد سبعة في أحاديث الأحرف، ولماذا غُمّ عليهم عددها.
- ٤- أظهرت القول المختار في المراد بالأحرف السبعة، وأسباب اختيارى له.

خطة البحث:

احتوى البحث على مقدمة، وستة مباحث:

اشتملت المقدمة على أسباب البحث ودواعيه، ومنهج البحث وأهدافه.
وتضمن كل مبحث الإفادات الخاصة به؛ لاستيفاء أهداف البحث.

المبحث الأول:

الإفادة الأولى.

* اختلاف العلماء في المراد بالأحرف السبعة، وأسبابه.

الإفادة الثانية.

* معنى (الحرف) في القرآن والسنة.

المبحث الثاني: من الأقوال المعتبرة عند العلماء في المراد بالأحرف السبعة.

الإفادة الأولى.

* قول علماء القراءات بأن المراد بالأحرف السبعة الأوجه السبعة، ومناقشته.

الإفادة الثانية.

* القول بأن المراد بالأحرف السبعة الأوجه السبعة ما له، وما عليه.

الإفادة الثالثة.

* مناقشة قول الدكتور محمد أبو شهبة المقبول منه، والمعترض عليه.

المبحث الثالث:

* أسباب الإبهام في معنى الأحرف السبعة، ولماذا غُمّ عليهم عددها.

المبحث الرابع: المراد بالتحفيف ورفع المشقة في أحاديث الأحرف السبعة.

* تنحية الظواهر الصوتية الشاذة في اللهجات العربية التي نزل عليها القرآن.

المبحث الخامس (تحقیق العدد سبعة).

الإفادة الأولى.

المحكم والمتشابه في معنى الأحرف السبعة.

* القدر المعلوم والقدر المجهول من الأحرف السبعة، وأسباب ذلك.

أولاً: القدر المعلوم في معنى الأحرف السبعة (تعدد وجوه القراءات).
ثانياً: القدر المجهول (حصر الأحرف في العدد سبعة هل هو على الحقيقة أم للدلالة على الكثرة في الآحاد?).

الإفادة الثانية.

القول الراجح في العدد سبعة وأدله في السنة النبوية.
* أدلة من السنة النبوية على أن المراد بالعدد سبعة حقيقته، والخصوص في قيمته الحسابية.

* أوجه التشابه بين حديث الأحرف السبعة، وحديث فرض الصلوات الخمس.

المبحث السادس:

* القول الراجح في معنى الأحرف السبعة، وأسباب ترجيحه.
ثم جاءت بعد ذلك الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.
وأخيراً ذُيلت البحث بثبات المصادر والمراجع.

الباب السادس
العدد السادس

[٥٠٠]

(العدد السادس)

المبحث الأول:

الإفادة الأولى:

* اختلاف العلماء في المراد بالأحرف السبعة، وأسبابه.

اختلاف العلماء في المراد بالأحرف السبعة، وتشعبت أقوالهم، وتعددت حتى بلغت ما يزيد عن ثلاثة قولًا، ذكر ذلك القرطبي بقوله: "وقد اختلف الناس في المراد بالأحرف السبعة على خمسة وثلاثين قولًا..." ^(١)، وقال السيوطي: "اختلف في معنى الحديث على نحو أربعين قولًا" ^(٢)، وحكم المتنيري ^(٣)، على هذا الأقوال بقوله: "أكثرها غير مختار" ^(٤).

ويرجع السبب في اختلاف العلماء حول مفهوم محمد لمعنى الأحرف السبعة إلى أمرتين: الأول منها، أنه لم يرد عن النبي ﷺ شيء في معنى الأحرف السبعة، كما لم تعينها الأحاديث النبوية في سبعة أشياء على وجه التحديد.

قال أبو بكر بن العربي ^(٥): "لم تتعين هذه السبعة بنص من النبي ﷺ، ولا بإجماع من الصحابة، وقد اختلفت فيها الأقوال" ^(٦)، وقال أيضًا: لم يأت في معنى هذه السبع نص ولا أثر ^(٧).

إذ لا يوجد نص يبين على وجه التحديد معنى الأحرف السبعة، أو حقيقة المراد بها؛ حيث ورد الحديث عنها إجمالاً دون تفصيل.

قال ابن سعدان النحوي ^(٨): إن حديث أنزل القرآن على سبعة أحرف حديث مشكل لا يدرى معناه ^(٩).

ومع أن السيوطي قد عرض أقوال العلماء في تفسيرها، إلا أنه أحجم عن تفسيرها حتى إنه جعلها من متشابه الحديث، قال السيوطي في الديباج "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، المختار أن هذا من متشابه الحديث الذي لا يدرى تأويله، والقدر المعلوم منه تعدد وجوه القراءات" ^(١٠).

وقد أدى هذا الاختلاف بين العلماء في القديم والحديث حول معنى الأحرف والمراد بها إلى تداخل كبير في تفسيراتهم لها، وهي تفسيرات تقديرية يغلب عليها الظن، ولا ترقى إلى الحسم باليقين.

قال أبو شامة المقدسي بعد أن استوفى عرض أقوال العلماء المتعددة بشأن المراد بالأحرف السبعة: " وهذه الطرق المذكورة في بيان وجوه السبعة الأحرف في هذه القراءات المشهورة كلها ضعيف؛ إذ لا دليل على تعين ما عينه كل واحد منهم، ومن الممكن تعين ما لم يعيّنوا، ثم لم يحصل حصر جميع القراءات فيما ذكروه من الضوابط، فما الدليل على جعل ما ذكروه مما دخل في ضابطهم من جملة الأحرف السبعة دون ما لم يدخل في ضابطهم" ^(١).

ولهذا لا يمكن لأحد الجزم بمعنى الأحرف السبعة، وإنما هي اجتهادات، قابلة للنظر والأخذ والرد والترجيح، وفي بعضها ما هو أقوى من بعض وله سند، ومنها ما لا سند له، ولكل قول أداته واحتياراته، وكلها محتملة ويحتمل غيرها، وباب الاجتهد فيها مفتوح بضوابطه.

الإفادة الثانية.

* معنى (الحرف) في القرآن والسنة.

يرجع السبب في تفاقم الخلاف بين العلماء في معنى (الحرف) إلى أنهم ذهبوا يطلبون معناه من المعاجم اللغوية التي تقدم المعاني القروية والبعيدة للألفاظ على السُّواء، وهي مهمة شريفة لا ننكرها على المعاجم اللغوية، وإنما الذي ننكره عليهم أنهم لم ينطلقوا في طلبهم لمعنى (الحرف) من القرآن والسنة؛ لأنَّ الأولى والأنسب في تحريير معنى (الأحرف) التي ورد ذكرها في أحاديث النبي ﷺ؛ لأنَّ الحرف يصدق لغة على حرف المخاء، وعلى الكلمة، وعلى المعنى، وعلى الجهة، وعلى غير ذلك، كما يُنكر عليهم أيضًا أنهم وضعوا كل معنى من المعاني المعجمية المعتبرة لكلمة الحرف في مقابل الآخر، فتبعدو وكأنها معانٍ متبااعدة، في جزر منعزلة، لا

يدل بعضها على بعض، واعتبروا هذه المعاني المعجمية لا نسب بينها ولا رحم، وأن لفظ (حرف) هنا يعني أحد هذه المعاني دون غيرها، وألزم كل واحد منهم نفسه باختيار أحد هذه المعاني دون غيرها، ليبني عليه معنى الأحرف السبعة من وجهة نظره ، فكان ذلك مدعاه لاختلافهم حول المراد الحقيقي لمعنى الأحرف السبعة.

ففي لسان العرب " إن الحرف في الأصل الطرف والجانب، وحرف كل شيء طرفه وشفيره وحده، وحرف الشيء ناحيته، وفلان على حرف من أمره أي على ناحية منه، كأنه يتضرر ويترقب، وفي الترتيل العزيز ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ (الحج: ١١)، أي على شك. والحرف من حروف المجاء معروفة، والحرف الأداة أو الرابطة، والحرف القراءة التي تقرأ على وجهه" ^(١٢).

وهذا التنوع الحاصل في المعاني التي تدل عليها لفظة حرف جعلته من المشترك اللغطي الذي تتشاكس فيه المعاني على صورته اللفظية الواحدة ، حيث يطلق لفظ الحرف على معانٍ مختلفة، واعتبروا معنى الأحرف في الحديث من المشكل الذي لا يعرف معناه، ومن ذلك ما ذكره الزركشي أن أبا جعفر بن محمد بن سعدان الكوفي النحوي (ت ٢٣١ هـ) قال في معنى الحرف: " إنه من المشكل الذي لا يدرى معناه؛ لأن العرب تسمى الكلمة المنظومة حرفاً، وتسمى القصيدة بأسرها الكلمة، والحرف يقع على المقطوع من الحروف المعجمة، والحرف أيضًا المعنى والجهة" ^(١٣).

وبعيدًا عن هذا التعقيد والتعقيد المخالق حول معنى الحرف في اللغة نرى أن معظم الألفاظ في العربية تتجاذبها المعاني القريبة والبعيدة، وعلى هذا بُنيت فكرة عمل المعاجم، والحقيقة أنه لا مشاحة بين المعاني المعجمية لكلمة الحرف ، ومفهوم الأحرف في الاصطلاح في القرآن والسنة، لأنهما يتكمalan ولا يتضادان؛ لما بينهما من وشائج طبيعية تُتّج لنا مفهومًا لمعنى الأحرف، وكون كلمة (حرف)

من المشترك اللغطي لا يجعلنا نتوقف عن فهمها في ضوء معرفتنا بالقدر العلوم من الأحرف السبعة المتمثل في مظاهرها العملية في القراءات واختلاف وجوهها المتواترة أو الشاذة، لتتعرف على معنى الحرف لغة واصطلاحاً، وقد أوضح أبو عمرو الداني أنه لا منافاة بين المعانى اللغوية المعتبرة، وبين دلالتها على المعنى الاصطلاحي للأحرف السبعة، وعلى هذا فلا قطعية حقيقة بين الأرموم اللغوية لكلمة الحرف ومعناها الاصطلاحي.

قال أبو عمرو الداني: فأما معنى الأحرف التي أرادها النبي ﷺ هاهنا فإنه يتوجه إلى وجهين: أحدهما: أن يكون يعني بذلك أن القرآن أنزل على سبعة أوجه من اللغات، لأن الأحرف جمع حرف، في الجمع القليل، مثل فلس وأفلس ورأس وأرؤس، والحرف قد يراد به الوجه... فلهذا سمى النبي ﷺ هذه الأوجه المختلفة من القراءات، والمترابطة من اللغات أحرفاً، على معنى أن كل شيء منها وجه على حدته، غير الوجه الآخر، كنحو قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ (الحج: ١١)، أي على وجه إن تغير عليه تغير عن عبادته وطاعته على ما يneath^(١٤).

وعلى هذا فإن الحرف يعني الوجه، والجمع أحرف، ويجمع الوجه على أوجه وجوه، وهذا المعنى اللغوي للفظة الحرف والأحرف هو المستقر عند علماء القراءات الذين فسروا الأحرف السبعة باختلاف وجوه القراءات.

والوجه الثاني من معنى الأحرف: أن يكون سمى القراءات أحرفاً على طريق السعة، كنحو ما جرت عليه عادة العرب في تسميتهم الشيء باسم ما هو منه... فلذلك سمى النبي ﷺ القراءة حرفاً، وإن كانت كلاماً كثيراً، من أجل أن منها حرفاً قد غير نظمه، أو كسر، أو قلب إلى غيره، أو أميل، أو زيد، أو نقص منه، على ما جاء في المختلف فيه من القراءة^(١٥).

قال ابن قتيبة في تأویل مشکل القرآن: "والحرف يقع على المثال المقطوع من حروف المعجم، وعلى الكلمة الواحدة، ويقع الحرف على الكلمة بأسراها، والخطبة كلها، والقصيدة بكاملها.

ألا ترى أنهم يقولون: قال الشاعر كذا في كلمته، يعني: في قصيده، والله عز وجل يقول: ﴿وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةُ الْكُفَّارِ﴾، (التوبه: ٧٤)، وقال: ﴿وَأَلْزَمُهُمْ كَلِمَةً التَّقْوَى﴾، (الفتح: ٢٦).^(١٦)

ونحن نحو هذا الرأي الشيخ مناع القطان بقوله: "إن الحرف يطلق حقيقة على أحد حروف التهجي، ويطلق مجازاً على الكلمة، من إطلاق الجزء وإرادة الكل، مجاز مرسل علاقته الجزئية، لأن الكلمة تتربّك من حروف، أو على اللغة؛ لأن ألفاظها تتكون من حروف، أو على وجه من وجوه اللغة لاختلاف في طريقة النطق وكيفيته".^(١٧)

والأحاديث النبوية تحدثت عن الأحروف السبعة لتقر حقيقة نزول القرآن عليها، لعلم المخاطبين بها وبمعظاهرها اللغوية، ويدل على ذلك أن عمر بن الخطاب في الحديث الحجة المشهور الذي يُعرف بتزول القرآن على الأحروف السبعة أنه بعد أن سمع قراءة هشام بن حكيم، وما فيها من اختلاف في وجوه القراءة، عَبَرَ عنه في الحديث بمصطلح(الحروف)، وهو ما فهمه منها عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) عندما سمع سورة الفرقان يقرأ بها هشام بن حكيم ، جاء توصيفه لما سمعه منه بقوله: (فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُ عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يُقْرِئْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)؛ لأن ما سمعه كان مختلفاً عن بعض ما حفظه من السورة نفسها، كالاختلاف في طرق أداء بعض الألفاظ، وإن اتفقت في رسماها، وفي أقصى تقدير يمكن أن تتصوره لقدر الاختلاف بينهما في قراءة هذه الأحروف، هو أن يكون التغيير اللفظي الحاصل تغيير صورة الكلمة مع اتفاق المعنى، وهذا يقع في لغة المترادفات بين ألفاظ اللهجة الواحدة، أو بين مترادفات اللهجات في اللسان اللغوي الواحد، وهو ما تميز به

اللسان العربي من ثراء متراوته على صعيد اللهجة الواحدة، أو فيسائر اللهجات العربية، وفي هذا رد تقطع به الحجة عن كل من قال أن عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم (رضي الله عنهما)، كلاهما قرشي مكي؛ وينتميان إلى اللهجة واحدة، وهي اللهجة قريش، فكيف تختلف بينهم الأحرف؟ وإجابة ذلك كما أشرت أن الترادف اللغوي موجود على مستوى اللهجة الواحدة، كما هو موجود في لهجات اللسان العربي، وكذلك سائر الظواهر اللغوية الكائنة في اللهجات، لا يمكن أن نعدم وجودها بين أصحاب اللهجة الواحدة، هذا بالإضافة إلى أن اللهجة قريش لسيادتها ومكانتها الدينية، قد احتوت على كثير من الظواهر اللغوية لأفضل اللهجات العربية.

وهذا الدين اللغوي الخاص بالمتراوفات اللغوية وتنوعها في اللهجة الواحدة ليس حكراً على اللهجة قريش وحدها، وقد نوه ابن قتيبة إلى هذا النوع من اختلاف القراءات على أنه أحد وجوه الأحرف السبعة الذي يقع بالمتراوفات، يقول ابن قتيبة: قد يكون الاختلاف في الكلمة بما يُغَيِّر صورتها في الكتاب ولا يُغَيِّر معناها، نحو قوله تعالى: ﴿كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوش﴾ (القارعة: ٥) و"كالصوف".

وهناك وجوه أخرى أحصى أنواعها علماء القراءات، وعبرت عنها أحاديث النبي ﷺ بالأحرف مجازاً للتعبير بالجزء عن الجزء وعن الكل معاً، وعلى هذا فإن الأحرف جمع حرف في المصطلح ، يقصد به الحرف المجازي، ويعبر به عن اللفظة، وعن القراءة، ويدل على ذلك حديث رسول الله ﷺ أثناء حديثه عن الشواب الجزييل من الله لقارئ القرآن، ففي الحديث: "منْ قَرَأْ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ، وَالْحَسَنَةُ بَعْشُرَ أَمْثَالَهَا، لَا أَقُولُ (الم) حَرْفٌ، وَلَكِنْ (أ) حَرْفٌ، وَ(ل) حَرْفٌ، وَ(م) حَرْفٌ" (١٨).

فقول الرسول ﷺ: لَا أَقُولُ (الم) حَرْفٌ، وإن كان ينفي اعتبار حمّو لفظة (الم) حَرْفًا، أي كلمة، فإنه يثبت أيضاً الحقيقة اللغوية المتضمنة في كلام النبي ﷺ

أن الكلمة (حرف) تطلق على الكلمة المكونة من أكثر من حرف، ولكن خارج حالة قراءة القرآن الذي أجزل الله فيه الشواب لقارئ القرآن.

وفي المُعْرِبِ في ترتيب المُعْرِبِ للمطرز: "وَأَمَا قَوْلُهُ: (نَزَّلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ) فَأَحْسَنُ الْأَقْوَالِ أَنَّهَا وِجْوهُ الْقِرَاءَةِ الَّتِي اخْتَارَهَا الْقُرَاءُ، وَمِنْهُ فَلَانْ يَقْرَأُ بِحُكْمِ أَبْنِ مُسْعُودٍ" ^(١٩).

وقال الخليل بن أحمد: "معنى قوله سبعة أحرفٍ: سبع قراءات. والحرف هنا القراءة؛ نقله ابنُ عبدِ البر في التمهيد" (٢٠).

وروى ابن خزيمة في صحيحه، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، أنا عبد الله بن مسعود، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه التشهد في الصلاة. قال: كننا نحفظه عن عبد الله بن مسعود، كما نحفظ حروف القرآن الواو والائيف (٢١).

وآخر حِجَّةٍ يُحْفَظُ فِيهِ حُرُوفُ الْقُرْآنِ وَيُضَعِّفُ حُدُودُهُ^{١١} .

المبحث الثاني: من الأقوال المعتبرة عند العلماء في المراد بالأحرف السبعة، الإفادة الأولى.

* قوله تعالى: **قُولْ عَلِمَاءِ الْقِرَاءَاتِ بَأْنَ الْمَرَادُ بِالْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ الْأُوْجَهِ السَّبْعَةِ وَمَنَاقِشَتِهِ:**
قالت جماعة من أئمة علماء القراءات إن المراد بالأحرف السبعة الأوجه السبعة
التي يمكن استخلاصها من الاختلاف في وجوه القراءات، وحصرها في سبعة
أوجه، وأكيد هذا القول: ابن قتيبة، وأبو الفضل الرازي، وابن الجوزي، وذهبوا
يلتمسونها في مظاهر اختلاف وجوه القراءات، فاتسع الخرق على الراقع، لأن
مظاهر اختلاف وجوه القراءات كثيرة، ولا يمكن حصرها في العدد سبعة، فاختار
كل واحد منهم من بين هذه الوجوه المتعددة سبعة أوجه تمثل الأحرف السبعة من
وجهة نظره.

قال ابن قتيبة^(٢٣): "قد تدبرت الخلاف في القراءات فوجدها سبعة أحرف:
الوجه الأول: الاختلاف في إعراب الكلمة أو في حركة بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يغير معناها، نحو قوله تعالى: ﴿هُؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُم﴾ (هود: ٧٨) و "أَطْهَرَ لَكُم"، ﴿وَهُلْ نُجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ﴾ (سبأ: ١٧) و "هل يُجازَى إِلَّا الكُفُورَ".

والوجه الثاني: أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائتها بما يغيّر معناها ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب، نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا بَاعِدَ بَيْنَ أَسْفَارَنَا﴾ (سبأ: ١٩) و "ربنا باعد بين أسفارنا"، وقوله تعالى: ﴿إِذْ تَلَقُّوْنَهُ بِالسِّتَّةِ كُم﴾ (النور: ١٥) و "تلقوه".

والوجه الثالث: أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يغيّر معناها، ولا يزيل صورتها، نحو قوله تعالى: ﴿وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُشِرِّزُهَا﴾ (البقرة: ٢٥٩) و "نشرها"، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُرِّغَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ (سبأ: ٢٣) و "فرغ".

والوجه الرابع: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغيّر صورتها في الكتاب ولا يغيّر معناها، نحو قوله تعالى: ﴿كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾ (القارعة: ٥) و "ال كالصوف".

والوجه الخامس: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها، نحو قوله تعالى: ﴿وَطَلَحَ مَنْضُودٍ﴾ (الواقعة: ٢٩) و "طلع منضود".
والوجه السادس: أن يكون الاختلاف بالتقدير والتأنير، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ (ق: ١٩)، وفي موضع آخر: " جاءت سكرة الحق بالموت".

والوجه السابع: أن يكون الاختلاف بالزيادة والقصاص، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلْتُهُ أَيْدِيهِمْ﴾ (يس: ٣٥) و "ما عملت أيديهم"، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ (لقمان: ٢٦) و "إن الله الغني الحميد".

أمّا أبو الفضل الرّازي^(٢٤) فقال: "الكلام لا يخرج عن سبعة أحرف في الاختلاف:

الأول: اختلاف في الأسماء، من: إفراد، وثنية، وجمع، وتذكير، وتأنيث.

والثاني: اختلاف في تصريف الأفعال، من: ماض، ومضارع، وأمر.

والثالث: اختلاف في وجوه الإعراب.

والرّابع: الاختلاف بالنّقص والزّيادة.

وَالخَامِسُ: الْاِخْتِلَافُ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ.

والسادس: الاختلاف بالإبدال.

والسَّابع: اختلاف اللُّغات، كالفتح، والإمالة، والترقيق، والتَّفخيم، والإظهار، والإدغام، ونحو ذلك".

أمّا الإمام ابن الجزري (٢٥)، فقال: "ولا زلت أستشكّلُ هذا الحديث، وأفكّر فيه، وأمعن النّظر في نيف وثلاثين سنة، حتّى فتح الله تعالى عليّ بما يمكن أنْ يكون صواباً — إنْ شاء الله تعالى —، وذلك أنّي تتبعُ القراءات، صحيحها وشاذها، وضعيفها ومنكرها، فإذا هو يرجع اختلافها إلى سبعة أوّجه من الاختلاف، لا يخرج عنها ذلك:

[١] إِمَّا فِي الْحُرْكَاتِ بِالْتَّغْيِيرِ فِي الْمَعْنَى وَالصُّورَةِ، نَحْوُ بِالْبُخْلِ [السَّاءِ: ٣٧] بِأَرْبَعَةِ وَيُحْسَبُ بِوَجْهَيْنِ.

[٢] أو بتغيير المعنى فقط، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدُمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: ٣٧]، و“أذْكُر بَعْدَ أُمَّةٍ” و“أُمَّهُ”.

[٣] وإنما في الحروف بتغيير المعنى لا الصُّورة، نحو: "تبلوا"، و"تلوا".

[٤] أو عكس ذلك نحو: "بسطة وبصطة"، و"السّراط والصّراط".

[٥] أو بتغييرهما نحو: "أشد منكم"، و"منهم"، و"يأتل" و"يتأنل"، "فامضوا" إلى ذكر".

[٦] وإنما في التقديم والتأخير "فيقتلون ويُقتلون"، "وجاءت سكرة الحق بالموت".

[٧] في الريادة والقصان نحو: "أوصى" و"وصى"، و"الذكر والأثر".

الإفادة الثانية.

* القول بأن المراد بالأحرف السبعة الأوجه السبعة ما له، وما عليه.

كان طلب النبي ﷺ المتكرر من جبريل (عليه السلام) في الاستزادة من نزول القرآن على أحرف كثيرة، إنما كان بغرض رفع الحرج والمشقة عن الأمة بالتوسيع عليها في القراءة، وهذه الوجوه المختارة من اختلاف وجوه القراءات في أقوالهم لا يتحقق بها وحدها رفع المشقة بالكلية، كما أنهم لم يتتفقوا على حصرها في سبعة أوجه، مما يعني أن ما ذكروه فيها من أوجه ليس هو كل الأحرف السبعة، ولا يعد قول أحدهم في تحديده لهذه الوجوه السبعة حجة على غيره منهم فيما أضافه أو حذفه منها، وإنما احتار كل إمام منهم ما رأه أنه الأوجه السبعة المشار إليها في حديث الأحرف.

وقد وجهت إلى هذا القول عدة انتقادات من جملتها ما ذكره د. محمد أبو شهبة بقوله: "إن الغرض من الأحرف السبعة إنما هو رفع الحرج والمشقة عن الأمة، والتسهيل عليها، والمشقة غير ظاهرة في إبدال الفعل المبني للمعلوم بالفعل المبني للمجهول، أو العكس، ولا في إبدال فتحة بضم، أو حرف بآخر، أو تقديم كلمة أو تأخيرها، أو زيادة كلمة أو نقصانها، فإن القراءة بإحداثها دون الأخرى لا توجب مشقة يسأل النبي ﷺ المعافة منها، وأن أمته لا تطبق ذلك، ويراجع فيها جبريل (عليه السلام)، مراراً، ويطلب التيسير في جانب إبدال حركة بآخر، أو تقديم كلمة وتأخيرها. فالحق: أنه مستبعد أن يكون هذا هو المراد بالأحرف السبعة" (٢٦).

الإفادة الثالثة.

مناقشة قول الدكتور محمد أبو شهبة المقبول منه، والمعترض عليه.
والحقيقة أن قول الدكتور / محمد أبو شهبة بتضييف القول بأن المراد بالأحرف السبعة الوجوه السبعة وإن كان صحيحاً في أسباب رده وانتقاده له، إلا أنه لا يمكن رد هذا القول بالكلية، وليس معنى اختلافهم في تحديد سبعة أوجه يجتمعون عليها من وجوه اختلاف القراءات، يجعلنا نرفض هذا القول على جملته، فهذه التغيرات في وجوه القراءة أحد مظاهر الأحرف السبعة، وفرع من فروعها على كثرها، ولا يعني عدم استطاعة علماء القراءات أن يحصروا هذه الوجوه في سبعة أوجه، أن نرفض أقوالهم فيها على الكلية، أو أن نستبعد هذه الوجوه من الأحرف السبعة، كما أنه من الخطأ أيضاً أن تُختزل الأحرف السبعة في بعض مظاهرها الفرعية الممثلة في اختلاف وجوه القراءات فقط، في حين أن هذه الاختلافات في معظمها ترجع إلى اختلاف اللهجات العربية، وأما اعتراضه على أن هذه الوجوه من السهولة واليسر الذي لا يجعلها تتفق مع طلب النبي ﷺ من جبريل (عليه السلام) مراراً التيسير ورفع المشقة، فيحاب عنه بأن نزول القرآن على هذه الوجوه السهلة الميسرة، دليل على تتحقق رفع المشقة فعلًا بتزول القرآن على هذه الوجوه، غاية ما في الأمر أن هذه الاختلافات ليست هي كل الأحرف السبعة، بل هي جزء منها وفرع لأحد أصولها التي يرجع فيها إلى لهجات العرب الأم الفصيحة، المتضمنة للأحرف السبعة، وهذا أمر يتعلق بأصول هذه الأحرف المتمثلة في لغة القرآن الراقية التي وحدت لهجاتهم في لسان عربي مبين، قال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيًّا مُّبِينً﴾، (الشعراء الآيات ١٩٤، ١٩٥)، (١٩٣).

وقد أدى هذا الفهم إلى سقطة منهجية في الوقوف على الأحرف السَّبعة ومعناها على مدى التاريخ الإسلامي وإلى يومنا هذا، حيث يقوم كل باحث بسرد

ما قيل في المراد بالأحرف السبعة من أقوال، ثم يتبع منها قوله، ثم يأتي آخر من بعده ليهدمه، ثم يزيد آخر عليها أو ينقص منها تمسكاً حرفياً بالعدد سبعة، والعدد سبعة وإن كان مراداً في الحديث كما سيظهره البحث، فهو من مهمات حديث الأحرف السبعة حتى الآن، لعدم استطاعتنا الربط بينه وبين أصول سبعة لا تزيد ولا تنقص، لما يعرف من قراءات متواترة أو شاذة وفي اختلاف وجوه القراءة بها.

المبحث الثالث:

* أسباب الإبهام في معنى الأحرف السبعة، ولماذا غُمّ عليهم عددها.

إن النبي ﷺ لم يفصح عنها في حديث الأحرف السبعة، الذي رواه عن النبي ﷺ واحد وعشرون صحابياً^(١)، وأغلبظن أن النبي ﷺ كان حريصاً كل الحرص على وحدة القرآن، فالقرآن وإن كان نزوله على الأحرف السبعة، وجدنا النبي ﷺ لم يخبرنا عن معناها وكيفية نزول القرآن عليها، وإنما اكتفى بتعليم الصحابة لها كما تلقاها من جريل (عليه السلام) بالوحى، عندما كان يعارضه بالقرآن، وقرأ الصحابة بها القرآن، وعلموها لمن خلفهم كما تعلموها، كما أن عزو هذه الأحرف إلى لهجات بعضها من شأنه أن يؤجج الحمية والعصبية بين القبائل، وقد يؤدي بهم إلى التفاخر والتناحر بينهم إذا علم أن هذا الحرف في قبيلة تميم مثلاً كان أوفر حظاً لتحول القرآن عليه من قبيلة هذيل أو العكس؛ ولذا لم تحددها الأحاديث الصحيحة التي رويت فيها، ولم يتضح قدر ما نزل منها في القرآن، فقد يؤدي ذلك إلى تعصب كل قبيلة لسانيها وألفاظها التي نزل عليها القرآن؛ مما يؤدي إلى افتراق الناس وتحزبهم، وبخاصة أن الناس كانوا قريبياً عهد بالحمية الجاهلية، وهذا ما يحذر منه القرآن دائمًا، وإنما حرص النبي ﷺ على بيان الغاية من نزول القرآن عليها، وهو التخفيف والتسهيل على الناس، وكان النبي ﷺ يفهم القرآن جملة وتفصيلاً، بل ويتأول آياته^(٢)، فيطبقها تطبيقاً عملياً، وقد وردت آيات كثيرة تdem التحزب والتفرق والتعصب، فكانت هذه أسباباً

قوية؛ لعلها في تقديری كانت وراء عدم إفصاح النبي ﷺ لاتمامات الأحرف السبعة، فلم يسندها إلى مصادرها، ولم يردها إلى القبائل التي شرفها الله بتزول القرآن على ما فصح وصح من لسانها، ليحفظ للأمة وحدتها، ولدرء الفتنة، ولا شك أن النبي ﷺ وهو يتأنى القرآن حملة وتفصيلاً لم يكن ليغيب عن ناظريه قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾، (الحجر: ٩١)، فالمولى سبحانه ذم هؤلاء الذين يجعلون القرآن أجزاء، كالبعضين، والبعضين هو اسم عام ينطبق على كل ما يجعل القرآن مقسمًا إلى أجزاء، وإذا كانت الآية تذم المشركين الذين ادعوا أن القرآن بعضه سحر وبعضه كهانة وبعضه شعر، فإن الآية تسحب على كل من يقسم القرآن إلى أجزاء، ولذلك لم يسم النبي ﷺ لها قدر ما نزل منه بحرف قريش أو بحرف هذيل أو بحرف تميم أو بحرف سليم وهكذا، وإنما قال: "إن هذا القرآن نزل على سبعة أحرف فاقرعوا ما تيسر منه" ولم يقل (فاقرعوا ما تيسر منها)، أو (فاقرعوا ما تيسر بها)، لأنه لم يبينها لهم في الأحاديث على وجه التعيين والتفصيل، فناسب ذلك أن يقول: "فاقرعوا ما تيسر منه" على العموم للقرآن؛ لأن الأحرف السبعة متفرقة في القرآن دون أن يخصصها أو يعين معناها، على القصد لنيل الغاية، والله أعلم.

وعدم الإفصاح من النبي ﷺ لعله يكون مقصوداً، لتركيز الاهتمام على بيان الغاية من نزول القرآن على السبعة بغرض التخفيف والتيسير، وأما العلم بأصولها فهو من باب التفصيات التي لا يتعلق عليها عمل في الإسلام، والله أعلم ورسوله. لقد صارت لهجة قريش علمًا على لهجات العرب، وسلموا لها بالريادة، حيث انتصروا لهم في لسائهما، فصارت رمزاً على عربتهم جميًعاً، لينذر النبي ﷺ أم القرى ومن حولها بما يفهمونه جميًعاً، وبما صح وفصح، وراق ورق من أسلوبهم جميًعاً، وهذا هو المدف الأسمى من وراء التخفيف ورفع المشقة عنهم بتزول القرآن على الأحرف السبعة التي مثلتهم جميًعاً.

لقد ذم الله في كثير من الآيات التعصب والتفرق والحمى في كل شيء، كما في قوله تعالى: ﴿فَنَقْطُعُوا أَمْرُهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُراً كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرَحُونَ﴾ (المؤمنون: ٥٣)، ومن باب أولى لا يجعلهم يتغصّبون للهـجـاـنـمـ الـضـيـقـةـ وـمـاـ شـاـبـهـاـ من انحرافات لغوية يصعب على بعضهم أن يقرعوا بها، فجمعهم القرآن على أحسن ما في لهـجـاـنـمـ الـكـلـامـ، وأحسب أن النبي ﷺ لم يرد لأحد منهم ذلك، وحتى لا تأتي كل قبيلة فتقول، هذا حرف تميم، وهذا حرف هذيل، وهذا حرف سليم...؛ ومن ثم لا أرى حجة لقول من قال: اللجنـةـ الـتـيـ جـمـعـتـ المـصـحـفـ الـإـلـامـ استبقيت على حرف قريش فقط، وأقصت الأحرف الستة المتبقية، فإن سنة التداخل في التزول لا تعرف ذلك، الواقع لا يشهد بهذا التحرّيب والتقسيم على هذا النحو، ولو أن الأمر كان كذلك من الوضوح لوجدنا صداحـ في الروايات التي تحدد لنا هوية كل آية، ولقام الرواـةـ بـتـحـدـيـدـ نـسـبـهـاـ وـنـسـبـتـهـاـ إـلـىـ الـحـرـفـ الـذـيـ انحدرت منه في التزول، ولم يعرف مثل هذا الأمر عن النبي ﷺ وصحابـ شـهـودـ الـوـحـيـ الـكـرـامـ، ولو عـرـفـ هـذـاـ لـأـصـلـ الـعـلـمـاءـ لـهـذـاـ الشـأـنـ وـأـلـفـواـ فـيـ الـكـتـبـ الطـوـالـ وـبـيـنـواـ فـيـهـاـ قـدـرـ كـلـ حـرـفـ وـقـدـرـ ماـ نـزـلـ عـلـيـهـ مـنـ آـيـاتـ وـخـصـائـصـ وـسـمـاتـ، وـهـذـاـ لـمـ يـحـدـثـ وـلـمـ بـخـدـ صـدـاحـ فـيـمـاـ روـيـ عـنـ السـلـفـ وـالـخـلـفـ فـيـ كـتـبـ التـفـسـيرـ أوـ غـيـرـهـاـ، وـلـمـ وـجـدـنـاـ صـعـوبـةـ فـيـ تـحـدـيـدـ مـعـنـيـ الـأـحـرـفـ السـبـعـةـ، وـمـاهـيـتـهاـ بـشـكـلـ دـقـيقـ، وـلـقـدـ حـارـ الـعـلـمـاءـ فـيـ تـحـدـيـدـ دـقـيقـ لـمـفـهـومـ الـأـحـرـفـ السـبـعـةـ، وـالـمـرـادـ هـاـ، وـكـيـفـيـةـ نـزـولـ الـقـرـآنـ عـلـيـهـ، وـمـاـ هـوـ الـمـقـصـودـ بـالـحـرـفـ، وـكـانـتـ مـحاـوـلـاـهـمـ وـاجـهـاـهـمـ ظـنـيـةـ؛ لأنـ الـأـحـادـيـثـ الصـحـيـحةـ الـتـيـ روـيـتـ عـنـ النـبـيـ ﷺ أـخـبـرـتـ عـنـ نـزـولـ الـقـرـآنـ عـلـيـهـ الـأـحـرـفـ، وـبـيـنـتـ أـنـاـ رـخـصـةـ لـلـتـحـفـيـفـ وـالـتـيـسـيـرـ وـالـتوـسـعـةـ عـلـىـ الـأـلـسـنـةـ، لـكـنـهـاـ لـمـ تـفـصـلـ عـنـ مـاهـيـتـهاـ أـوـ الـمـقـصـودـ بـالـعـدـدـ سـبـعـةـ الـذـيـ وـرـدـ هـاـ، فـهـلـ الـمـقـصـودـ بـهـ حـصـرـ الـعـدـ أـمـ لـاـ، إـنـ مـاـ تـرـجـعـ عـنـديـ أـنـ هـذـهـ الـأـحـرـفـ تـفـرـقـتـ دـاـخـلـ الـسـوـرـ مـنـ سـائـرـ الـقـبـائـلـ الـعـرـبـيـةـ عـلـىـ مـاـ اـسـتـقـامـتـ فـصـاحـتـهـ مـنـهـاـ وـحـسـنـ نـطـقـهـ وـمـنـطـقـهـ، تـأـلـفـاـ لـقـلـوبـ

العرب جميعاً، وإن كانت الغلبة في الترول لحرف قريش الذي اجتمع فيه فصيح بيانهم وجل كلامهم وشرفت العربية ولهجاتها الفصيحة بترول كلام رب البرية به، وامتن الله عليهم بهذه الملة التي خلدت لغتهم وذكرهم، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَاباً فِيهِ ذِكْرُكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (الأنبياء: ١٠)، أي، (كتاباً فيه ذِكْرُكُمْ)، لأنه بلغتكم.

المبحث الرابع:

المراد بالتحفيف ورفع المشقة في أحاديث الأحرف السبعة.

* تنحية الظواهر الصوتية الشاذة في اللهجات العربية التي نزل عليها القرآن.

لقد خلّص القرآن اللسان العربي من عرجاته وكبواته، وهذا في اعتقادي المراد بالتحفيف والتيسير المشار إليه في أحاديث النبي ﷺ لترول القرآن على الأحرف السبعة كغاية وهدف، لقد جمّعهم القرآن بتروله على السبعة كلها شافية كافية صافية نقية مما لا تستهجنه الأسماع وتأبه الأذواق للتيسير والتحفيف على مجموع قبائلهم، وتآلّيفاً لهم ولو جدّلهم، وليسهل بذلك جمعه في صدورهم. وهذا يحل لنا إشكالية المراد بالأحرف السبعة وكنهها وحقيقةها التي حار تفسيرها العلماء دون جدوى، لأنهم وهموا حين افترضوا أن التحفيف والتيسير المشار إليه في أحاديث النبي ﷺ أن تقرأ كل قبيلة بساحتها وعلى طريقتها، وهذا هو الذي أوقعهم في هذا اللغط حول المراد بالسبعة كعدد على وجه الخصر والتعيين، حتى تبأنت أقوالهم فيها وتضارت إلى أكثر من خمسة وثلاثين قولًا دون جدوى، لأنهم وقفوا عند تحقيق العدد سبعة، ونسوا الغاية، من نزول القرآن عليها، وهو التحفيف والتيسير، بالتنقية والتخلية مما شاب لهجاتهم المغرقة في القبلية والبداؤة من عوار في بعض ظواهرها اللغوية، وقد يتّأبى على بعضهم أن يقرؤوا بها، ومن ذلك مثلاً، ما أخرجه القرطي في الجامع "كشكشة قيس وتممة تميم؛ فاما كشكشة قيس فإنه يجعلون كاف المؤنث شيئاً، فيقولون في جعل ربك تحتك سريا (مريم: ٢٤): جعل ربش

تحتش سرياً؛ وأما قتمة تميم فيقولون في الناس: النات، وفي أكياس: أكيات. قالوا: وهذه لغات يرحب عن القرآن بها، ولا يحفظ عن السلف فيها شيء^(٢٨).
وذكر ابن حني في الخصائص في تفضيل لغة قريش على غيرها قائلاً: "حدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب: قال ارتفعت قريش في الفصاححة عن عنعنة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجع قيس، وعجرفية ضبة، وتلتلة بحراء. فأما عنعنة تميم فإن تميمًا تقول في موضع "أن": "عن"، تقول: "عَنْ عَبْدَ اللَّهِ قَائِمٌ". وأما تلتلة بحراء فإنهن يقولون: "تَعْلَمُونَ" و"تَعْلَمُونَ" و"تَصْنَعُونَ" بكسر أوائل الحروف. وأما كشكشة ربيعة فإثنا ي يريد قوله مع كاف ضمير المؤنث "إنكش" و"رأيتكش" و"أعطيتكش"، تفعل هذا في الوقف، فإذا وصلت أسقطت الشين، وأما كشكشة هوازن فقولهم أيضاً "أعطيتكش" و"منكس" و"عنكس"، وهذا في الوقف دون الوصل، فإذا كان الأمر في اللغة المعلوم عليها هكذا وعلى هذا، فيجب أن يقل استعمالها، وأن يتخير ما هو أقوى وأشيع منها، إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً ل الكلام العربي، لكنه كان يكون مخطئاً لأجدود اللغتين، فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منعي عليه"^(٢٩).

ومثل هذه اللكنات المحلية لكل قبيلة، يصعب على بعضهم الكلام بها إن لم يكن قد تربى على سماعها في الصغر، ولهذا نزل القرآن على لغة مثالية في اللسان العربي، ووحد لهجاتهم العربية، وبارك توحدها وسما بها إلى الكمال، وكان الترول على الأحرف السبعة منحة من الله للتخفيف ودليلًا على الرقي بلغة العرب؛ لأن العرب الأقحاح ليسوا في نطق الألفاظ سواء، فقد كان في لهجاتهم ما فيها من الظواهر اللغوية المعرفة في القبلية الضيقية، والانتقال من لكتة إلى أخرى بين هذه اللهجات، أمر صعب يحتاج إلى دربة ومران، كما هو الحال في ظواهر الكشكشة، والعنعنة، والتلتلة، وغير ذلك، فتجنب القرآن هذه الظواهر العوجاء في لهجاتهم، وجمعهم

على السَّبْعَةِ الشَّمَاءِ كُلُّهَا شَافِيَّةٌ كَافِيَّةٌ، وَكَانَ لِلْهُجَّةِ قَرِيشَ الْغُلْبَةَ بَيْنَ الْهُجَّاجَاتِ فِي التَّزُولِ، حَيْثُ تَلَاقَتْ أَفْلَاظُهَا مَعَ سَائِرِ الْأَلْفَاظِ الْجَيْدَةِ عِنْدِ الْقَبَائِلِ الْأُخْرَى، فَجَاءَ نَتْاجُهَا مُثْلِ خَيْرِهَا الْعَرَبِيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ فِي مَعْدُنِهَا وَحْسَنَ مَظَاهِرِهَا وَجَمَالِهَا، وَكَانَ هَذَا التَّلَاقُ وَالتَّزَوُّجُ الْلُّغُوِيُّ بِسَبِّبِ وُجُودِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ الَّذِي كَانَ تَحْجِمُهُ الْقَبَائِلُ، وَكَانَ قَرِيشَ دَرَةَ الْقَبَائِلِ، وَمَكَّةَ سَرَّةَ الْأَرْضِ وَالْمَعْصَمَ لِلْيَدِ وَالْجَيْدَ لِلْعَقْدِ الْفَرِيدِ، فَزِينَ اللَّهُ لِهُجَّةَ قَرِيشَ يَتَرَوَّلُ الْقُرْآنُ عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ أَفْلَاظِهَا.

قال ابن فارس: "أجمع علماؤنا بكلام العرب.. أن قريشاً أفصح العرب السنة، وأصفاهم لغة، وذلك أن الله تعالى اختارهم من جميع العرب، واختار منهم مهداً (ﷺ)، .. فكانت وفود العرب من حجاجها وغيرهم يفدون إلى مكة للحج، ويتحاكمون إلى قريش، وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغتها ورقة ألسنتها، إذا أتتهم الوفود من العرب تخروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم، وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخروا من تلك اللغات إلى سلاطتهم التي طبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب، ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم عنونة قديمة، ولا عجرافية قيس، ولا كشكشة ربيعة، ولا كسر أسد وقيس" (١).

لقد تخفف القرآن من انتقال اللهجات العربية وأوشابها، وأظن أن هذا هو معنى التيسير والتخفيض الذي سأله النبي (ﷺ) حين التقاه جبريل مرتين، عند أضافة بني غفار، وعند أحجار المرأة. والذي أفهمه من أحاديث نزول القرآن على السَّبْعَةِ أن التخفيض المراد هو جمع القرآن من كل لهجة عربية أفصحتها وأعدبها، حتى سهل حفظه وفهمه على الشيخ والعجوز والجارية والغلام.

عن حديفة بن اليمان (رضي الله عنه) عن النبي (ﷺ) قال: "لقيت جبريل عليه السلام) عند أحجار المرأة فقال يا جبريل إني أُرسلت إلى أمّة أمية، إلى الشيخ والعجوز والغلام والجارية والشيخ الذي لم يقرأ كتاباً قط، فقال: إن القرآن أنزل على سبعة أحرف" (٢).

إن طبيعة الرسول الشفيف الرقيق بأمته جعلته ييدي بعض المخاوف، لرسول الوحي جبريل (عليه السلام)، فقد كان يخشى على أمته أن تناهم المشقة في قراءة القرآن وحفظه، لأنه بعث في أمة أمية، فيهم الشيخ والعجوز والغلام والجارية والشيخ الذي لم يقرأ كتاباً قط، فبدد له جبريل (عليه السلام) هذه المخاوف، وبين له أن نزول القرآن على الأحرف السبعة هو من باب رفع المشقة عنهم، لأنه نزل بلغتهم جميعاً، لقد كان رسول الله ﷺ يعني من التتريل شدة أثناء نزول الوحي عليه، وهذا الوحي على بيانه وحاله لو أنزل على جبل لخشوعه وتصدقه من خشية الله. وكانت قضية جمع القرآن حفظاً وكتابة من أهم القضايا التي حرص النبي ﷺ عليها منذ اللحظة الأولى لتزول الوحي، فاتخذ الكتبة، ونهى عن كتابة الحديث، وكان يخشى على أمته أن ينالها شيء من المشقة، فعرض ما يتتباهه من هذه المخاوف على جبريل (عليه السلام)، فطمأنه جبريل على أن القرآن أنزل - بصيغة الماضي - على سبعة أحرف، وفي استخدام صيغة الماضي دلالة على أن نزول القرآن على الأحرف السبعة متحقق في القرآن على الجملة، كما أنها متحققة في اختلاف وجوه القراءات المتواترة، ولا حجة لبعض من رأى أن الأحرف السبعة لم تعرف إلا في المدينة، وأن العمل بها كان في المدينة فقط؛ لأن رواة الأحاديث التي تحدثت عن الأحرف السبعة كانوا من المدينة، وليس بالضرورة أن ملاقاً جبريل في المرتين اللتين تناولاً فيها الحديث عن الأحرف السبعة - إن كانوا بالمدينة - يعني ذلك أن رفع المشقة والتخفيف بتزول القرآن على الأحرف السبعة كان لأهل المدينة ومن بها خاصة، ولم يكن لأهل مكة، فأهل مكة وإن كانوا أهل لغة وفصاحة، كان فيهم الشيخ والعجوز والغلام والجارية والشيخ الذي لم يقرأ كتاباً قط، ثم إذا كان هذا القرآن بتزوله على الأحرف السبعة كان بغض التخفيف عن أهل المدينة وهم أهل اللغة واللسان العربي، فما بالنا من هم من غير العرب من الأعاجم، وهو خطاب أعمى للناس كافة.

و خلاصة القول إن النبي ﷺ لما طلب من جبريل (عليه السلام) التخفيف على أمهه بالتوسيع في القراءة، طمأنه جبريل بأن نزول القرآن على الأحرف السبعة قد ضمن هذا التخفيف ورفع المشقة عن الأمة، فالعرب الأقحاح وإن كانت العربية تظلهم جمعياً، فإنهم ليسوا في النطق سواء، والانتقال من لحمة إلى أخرى ليس بالأمر الهين إلا بجهد ومشقة وتدريب ومران، فكان نزول القرآن على الأحرف السبعة رافعاً عنهم المشقة والعت، فتحى من هجاتهم الظواهر الصوتية الشاذة، وخلصها من رطاناتها، وعزز القرآن وحدتهم اللغوية، وجمعهم على كل ما هو حميد في هجاتهم جمعاً، وهذا هو مفهموم الأحرف السبعة المثلثة في القرآن الكريم، وليس العكس كما فهمه البعض، فتوهموا أن رفع المشقة والتخفيف المراد بتزول القرآن على السبعة أن تقرأ كل قبيلة من القبائل العربية بلسانها وعلى هجتها، ما دام أن المعنى واحد، وليس الأمر كذلك، فقد حرص القرآن على الجمع بين هؤلاء القبائل وأسلتهم جميعاً في لغة عربية واحدة فصيحة ومبينة، تتدخل فيها حروفهم وهجاتهم، فكان هذا التمثيل الصوتي لكل القبائل شرفاً لهم وتألifaً لقلوبهم، وجمعهم عليه دون إقصاء لحرف أو لسان وحتى تنقشع الحمية والعصبية من قلوبهم التي اشتهروا بها، فوسعتهم جميعاً لغة القرآن، وكان من النبي الرفيق أن طلب من ربه التخفيف فنزل القرآن على الأحرف السبعة التي عبرت عن صحيح اللسان العربي، واستثنى الظواهر الصوتية المستهجنة لفظتها، لتصبح لغة القرآن مؤلفة للقلوب، وبتحد كل قبيلة نفسها ولسانها مثلاً في القرآن على نحو ما، ولم يكن التمثيل لهذه الأحرف في اعتقادي بشكل علني مفصل لكل حرف؛ ولهذا حذر النبي ﷺ من المرأة والجدل في الأحرف السبعة.

عن أبي هريرة (رضي الله عنه): "أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سِبْعَةِ أَحْرَفٍ، وَالْمَرْأَةُ فِيهِ كُفَّرٌ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَمَا عَرَفْتُمْ فَاعْمَلُوهُ بِهِ، وَمَا جَهَلْتُمْ فَرُدُّوهُ إِلَى عَالَمِهِ" (٣١).

وكان لتحول القرآن على الأحرف السبعة بهذه الطريقة في الترول غير العلي للهجات، أن قضى على تعصب كل قبيلة لسانها أو حرفها، ولو كان نزولها في القرآن مثلاً بصورة علنية واضحة، لوجد عثمان (رضي الله عنه)، صعوبة كبيرة أثناء الجمع للقرآن، لأن كل قبيلة سوف تتتعصب لحرفها وسترفض إقصاء ما لم يتواتر من حرفها في التدوين، وهذا وجدنا أن هذه الحروف كانت تنسب إلى الصحابة الذين تعلموها من النبي ﷺ مباشرة ولم تنسب إلى القبائل، وكان لهذا النهج النبوي الحكيم أثره في القضاء على معارضه القبائل أثناء عملية جمع القرآن، في عهد عثمان، وما وجدناه من معارضة كان بصورة فردية لا تكاد تذكر، وقعت من عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) أول الأمر أثناء الجمع، وما لبث أن عاد عن ذلك، لأنه رأى في ذلك مصلحة للأمة، ويدل على صحة هذا الطرح الذي ذهبت إليه أن هشام بن حكيم وهو قرشي تعلم من النبي ﷺ حروفاًقرأ بها سورة الفرقان لم يتعلماها عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، وهكذا وجدنا الحكمة النبوية قد اقتضت أن تنسب هذه الأحرف بالتعليم المباشر من النبي ﷺ لبعض الصحابة، فنسب كل حرف إلى الصحابي الذيقرأ به وتعلمته من النبي ﷺ ولم يشر النبي ﷺ إلى حقيقتها، أو القدر الممثل لكل حرف منها، ولكنه بين الحكمة والغاية منها، وبهذا تحقق في كلام الله لهم ما يشفى صدورهم من الحمية والتعصب مرتين، فلم يهمل القرآن لغاتهم، ولم يمتن في الاستغراق في لهجاتهم، وبخاصة ما شذ ونشر من أصواتهم، فجاء القرآن على مستتهم جمعاً دون استقصاء لأحد منهم، وإن كانت الغلبة لحرف قريش.

ولا بد أن أسجل هنا أن عمر بن الخطاب، وهشام بن حكيم كلاهما قرشي، ويثنان لهجة واحدة، فدل ذلك على أن القراءة بالأحرف السبعة لم تكن بالتشهي، وإنما كانت بالأأخذ المباشر من فم النبي ﷺ لعدد من الصحابة، وهذا يتضح من قول هشام (أقرنيها رسول الله)، وقول عمر (سمعت هذا يقرأ بسورة

الفرقان على حروف لم تقرئها)، ويتحقق أيضًا من حديث عمر بن الخطاب و هشام بن حكيم إقرار النبي ﷺ لكل منها بقوله (هكذا أنزلت) ما يؤكّد أن القراءات مبنية على التلقي والرواية لا على الرأي والتشهي، وأن الأحرف السبعة ليست رخصة لكل قبيلة تقرأ بها بما يتفق ولسانها، وهذا وهم وقع فيه كثير من المقدّمين والمتّأخرین، فإن القراءات على الأحرف السبعة التي كانت قبل الجمع الأخير في عهد عثمان (رضي الله عنه) لم تثبت إلا بالتوقيف والتلقي والأخذ بالمشافهة والنقل والسماع، كسائر القراءات الصحيحة، فكلها متصلة السند بالنبي ﷺ.

فالقراءات تنسب إلى القراء ولا تنسب إلى القبائل مهما اختلفت بيناتهم وقبائلهم، ولم يرو عن أحد أن قال هذه قراءة قبيلة تميم أو قراءة قبيلة أسد أو قبيلة سليم، وأشهر القراء والقراءات التي ينتهي السند فيها إلى النبي ﷺ لا ينظر فيها إلى قبائلهم، وإنما ينظر فيها إلى صحة السند واتصاله، وقد اختلفت قبائلهم وبيناتهم، فعاصم بن أبي النجود الأستدي أخذ القراءة عن أبي عبد الرحمن السلمي وأبي عمرو الشيباني^(٣٢)، وزر بن حبيش الأستدي والكسائي والأعمش (الأستدي بالولاء) تنتهي قراءاتهم إلى عبد الله بن مسعود، وهو هذلي^(٣٣).

المبحث الخامس (تحقيق العدد سبعة).

الإفادة الأولى.

المحكم والمتّشابه في معنى الأحرف السبعة.

* القدر المعلوم والقدر المجهول من الأحرف السبعة، وأسباب ذلك.

أولًا: القدر المعلوم في معنى الأحرف السبعة (تعدد وجوه القراءات).

الأحرف السبعة من المشكّل الذي لا يعرف معناه بالكلية، فقد أمر النبي ﷺ بأن يُقرئ أمته بهذه الأحرف وقد فعل، وأمر أمته أن تقرأ القرآن بهذه الأحرف وقد فعلت، فهي معلومة لديهم، من حيث مظاهرها المتمثّلة في اختلاف وجوه

القراءات وهذا يجل لنا المشكّل، وليس الأمر كما يحاول أن يسوقه البعض لنا بأن العلماء يحاولون الوصول إلى ما كان معلوماً عند الصحابة بالنسبة للأحرف السبعة، فقد عرفوها في ما كانوا يقرءون به القرآن من قراءات متواترة وعرفوها في القراءات الشاذة التي لم تدل القدر الكافي من التواتر لإثباتها في الجمع، فسميت بالشاذة واستبعدت من الجمع، وعلى هذا فليست الأحرف من المتشابه إلا من جهة واحدة وهي مصدريتها وأصلها الذي انحدرت منه هذه الأحرف في لغات العرب ولهجاتهم، إذ إن النبي ﷺ لم يُفصح عن ذلك لما بيناه من قبل بأنه لعله، لعنة نبذ الحمية حمية الجاهليّة، وأما المتشابه فهو ما خفي معرفته على الجميع بالكلية، ويرده ويدهو أن الصحابة قد عرفوها في تعدد وجوه القراءات، وكانوا ينصحون على معرفتهم بها في وجوه القراءات، فيقولون في حرف ابن عباس كذا، وفي حرف ابن مسعود كذا، وفي حرف أي كذا.

ويدل على ذلك ما طلبه عثمان (رضي الله عنه) من الصحابة ذات يوم وهو على المنبر بالإقرار والإشهاد على نزول القرآن على سبعة أحرف، فشهدوا له بذلك وأقرّهم على شهادتهم فشهد معهم.

أخرج أبو يعلى في مسنده أن عثمان (رضي الله عنه) قال على المنبر: أذْكُر اللَّهَ رجلاً سمعَ النَّبِيَّ ﷺ قال: "إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ كُلُّهَا شَافٌ كَافٌ" لما قام. فقاموا حتى لم يحصلوا فشهادوا بذلك، فقال: "أَنَا أَشْهُدُ مَعَهُمْ".

فالقدر العلوم الذي أراد عثمان (رضي الله عنه) أن يقرروا به حقيقة نزول القرآن على الأحرف السبعة الذي عرفوه في تعدد وجوه القراءات، ولكنهم لم يتلقوا من النبي ﷺ تعريفاً يحدد ماهيتها في سبعة أشياء على وجه التعيين، ويبدو أن علم النبي ﷺ لطبيعتها المتجلزة في اللهجات جعله يركز على بيان حكمة نزول القرآن عليها الكائن في رفع المشقة وترفع النبي ﷺ على أن يذكر أو حال

ومسالب لهجاتهم المحلية التي أضرت القرآن صفحًا عنها، ولم يتل عليها ونزل على أحاسنها وفصيحتها وصحيحة وما راق من ألفاظهم جميًعا.

من هنا يجب أن نعترف بصعوبة تحديد الأحرف السبعة من جهة أصولها السبعة التي نزل عليها القرآن، ولا يجب علينا أن نجعل العلم بالأحرف السبعة كله يُحمل على جهة واحدة ونقول هو من المتشابه الذي لا تعرف حقيقته على الجملة، وإنما ما نجهله منها ما يختص بجهة أصولها وأروماتها السبعة التي انحدرت منها، وقد بينت الأسباب وراء ذلك في عدة أمور أجملها فيما يلي:

أ— صعوبة تحديد هذه الأرمونات؛ لأنَّه أمر يخص أصل اللغات وتطور اللهجات وبخاصة في اللسان العربي.

ويدل على ذلك تعجب عمر بن الخطاب من فصاحة النبي ﷺ الذي كان يتكلم بأفضل الكلام ورائق الألفاظ ويستحدث في كلام العرب ما لم يعهد في كلامهم من قبل، فصار كلام النبي ﷺ مضربًا للمثال، وبيتاً للحكمة، وأمدَّ الله بجموع الكلم، عن عمر بن الخطاب أنه قال: يا رسول الله، مالك أفضَّلنا، ولم تخرج من بين أظْهُرِنَا؟، قال: " كانت لغة إسماعيل قد درَست فجاء بها جبريل (عليه السلام) فحفظَنِيهَا فحفظَتُهَا ".^(٣٥)

وقال الخطابي: " إن الله لما وضع رسوله ﷺ موضع البلاغ من وحْيِه، وتصبَّه منصب البيان لدینه، اختار له من اللغات أعرَبَها، ومن الألسُن أفضَّلها وألينَها؛ ثم أمدَّ بجموع الكلم، ومن فصاحته أنه تكلَّم بألفاظ اقتضبها لم تُسمَع من العرب قبله، ولم توجد في مُتقَدِّم كلامها؛ كقوله: مات حَنْفَأَنْفَهُ، وَحَمَى الْوَطِيسُ، وَلَا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جَحْرٍ مَرْتَينَ فِي أَلْفَاظِ عَدِيدَةٍ تُحْرِي مَجْرِي الْأَمْثَالِ، وقد يدخل في هذا إحداها الأسماء الشرعية ".^(٣٦)

إذا كان هذا هو الحال لما كان في لغة السنة التي تكلم بها النبي ﷺ، فهل فيها النبي ﷺ من النبع الصافي للغة العرب، وما عَلِمَهُ ربُّه وأمدَّهُ اللهُ فيهَا بجموع

الكلم، فمن باب أولى أن تكون لغة القرآن وهي وحي خالص، لها منابعها السبعة التي نزل عليها القرآن، بلسان عربي مبين، علمنا ذلك أو جهلناه، وإن كنا نعرف الأحرف السبعة في تعدد وجوه القراءات، ولكننا لا نعرف مصادرها، ولا نعلمحقيقة حصرها في العدد سبعة، مع أن العدد يراد به حقيقته العددية، كما أكدت على ذلك الأحاديث، واستفاضت في ذكرها للعدد.

ب- أن العلم بمصدرية الأحرف السبعة أمر لا يتعلق عليه عمل في العقيدة أو الفريضة، فأُبَّلُوكُمْ، كما أبْحَمَ التفصيات والجزئيات الخاصة بالقصص القرآني.

ج- أو أن النبي ﷺ لم يرد أن يفصح عن أقرب اللهجات القبلية صلة بمصدرية هذه الأحرف السبعة خشية التعصب والحميَّة بينهم إذا أُسند حروفها إلى قبائل بعينها دون سواها؛ وذلك إذا تُسبَّب بعض ما في هذه الأحرف إلى لهجات قبائل عربية بعينها، فإنه سيعصب على أي قبيلة أن تتخلى عن حرف نسب إليها حميَّة؛ وهذا كانت تنسب هذه الأحرف إلى الصحابة الذين تلقواها من فم النبي ﷺ مباشرةً سماعًا وكتابة، مثلما عُهِدَ عند بعض الصحابة، كقولهم: الآية في حرف ابن مسعود كذا، وفي حرف أُبي بن كعب كذا؛ ولهذا لم نجد معارضة تذكر أثناء عملية جمع القرآن في عهد عثمان بن عفان، اللَّهُمَّ ما كان من معارضة بسيطة، نسبت لعبد الله ابن مسعود في بداية الأمر ثم ما لبث أن عاد عنها بعد ذلك؛ وبهذا فقد أدت هذه الوجهة المستبعدة، من هذه الأحرف من الجمع الأخير للقرآن دورها قبل الجمع بتأليف قلوب القبائل بترويل القرآن على ما فصح وصح من لغاتهم - لمحاجتهم جميعاً دون إهمال لمجموع قبائلهم ، وإن كانت الغلبة للهجة قريش ، وربما كان عدم إفصاح النبي ﷺ عن هذه المتعينات وحصرها في عددها السبعة كان سبباً في درء خطر الحميَّة واستفحالها، فكان ظهورها على استحياء بلغت

شدته في الأمصار حين تعصب كل مصر لقراءة شيخه الذى قرأ عليه من الصحابة، فكان هذا التعصب سبباً لجمع عثمان (رضي الله عنه) للقرآن، وربما أيضاً لم تدع الحاجة إلى بيان النبي ﷺ لهذه المتعينات السبعة آنذاك، وتم الاكتفاء بالتعامل مع مظاهرها المتعددة في اختلاف وجوه القراءات؛ لمعرفة الصحابة (رضوان الله عليهم)، بمعنى (الأحرف) كما جاء في القرآن والسنة.

والله أعلم ورسوله.

ثانياً: القدر المجهول (حصر الأحرف في العدد سبعة هل هو على الحقيقة أم للدلالة على الكثرة في الآحاد؟).

وكما ألمحوا اختلفوا في معنى الأحرف فقد التبس عليهم حصرها في العدد سبعة على وجه التعيين واليقين، فذهب فريق إلى أن العدد سبعة لا يقصد به الحصر والعد، وإنما جاء على سبيل المبالغة المعهودة في كلام العرب من باب التكثير وقصد التمام والكمال.

وأن ذكر العدد في أحاديث الأحرف السبعة هو رمز إلى ما ألفه العرب من معنى الكمال في هذا العدد، وهو إشارة إلى كمال القرآن في لغته وبيانه ومعانيه وإعجازه.

قال السيوطي: "الثاني: أنه ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد، بل المراد التيسير والتسهيل والسرعة، ولفظ (السبعة) يطلق على إرادة الكثرة في الآحاد، كما يطلق (السبعون) في العشرات و (السبعين) في المئين، ولا يراد العدد المعين، وإلى هذا جنح عياض ومن تبعه".^(٣٧)

وقال النووي: "قال القاضي عياض (ت ٥٤٤ هـ): قيل هو توسيعة وتسهيل، ولم يقصد به الحصر".^(٣٨)

وقال أبو شامة المقدسي (ت ٦٦٥ هـ): "إنه جرى كالمثل في التعبير على التكثير، لا حصرًا في هذا العدد، والله أعلم".^(٣٩)

الإفادة الثانية.

القول الراجح في العدد سبعة، وأدله في السنة النبوية:

من المسلمات المعروفة في علم التفسير أن القرآن يفسر بعضه بعضاً، وما أجمل منه في موضع فقد بسط في موضع آخر، كما أن السنة النبوية الصحيحة تفسر بعضها بعضاً، وبخاصة إذا توافت وجوه التشابه بين حديثين صحيحين من أحاديث النبي ﷺ في المقاصد والغايات والبواعث، فحين وجدت اختلاف العلماء حول تقدير أئمهم لحقيقة العدد المذكور في أحاديث الأحرف السبعة وانقسامهم إلى فريقين كما سبق أن بينت، أحد هما يراه مقصوداً وذكره جاء على الحقيقة، ويراه الفريق الثاني أن العدد سبعة يطلق على إرادة الكثرة في الآحاد، وقد ثبت لدى بالمقارنة بين الأحاديث النبوية التي تشابهت في موضوعها ومغزاها مع أحاديث الأحرف السبعة رجاحة إرادة حقيقة العدد سبعة.

* أدلة من السنة النبوية على أن المراد بالعدد سبعة حقيقته وانحصره في قيمته الحسابية:

* أوجه التشابه بين حديث الأحرف السبعة، وحديث فرض الصلوات الخمس. إذا استطعنا مقارنة الأشباه بالأشباه من أحاديث النبي ﷺ وبخاصة إذا كانت المتماثلات بينهما واحدة، والأعداد ذات مدلولات حقيقة في بعضها، فلا ينكر على بعضها الآخر أن يكون العدد مقصوداً؟ وبخاصة إذا اشترك الحديثان في الشكل والموضوع والحكمة والغاية منهمما.

فإذا ثبت أن العدد مراد على الحقيقة، حينها نستطيع أن ننتهي في معرفة معنى السبعة، ولا يتصور أن يكون العدد ليس له معنى في حديث السبعة، ثم يطلب منا أن نعرف معنى ما لا معنى له، وحاشا لله أن يكون الأمر كذلك في حديث يتكلم فيه النبي ﷺ عن نزول القرآن الكريم.

وحسماً لهذا الخلاف القديم الحديث حول المراد بالعدد سبعة في حديث الأحرف السبعة، فقد قمت باستقراء أحاديث مماثلة في السنة النبوية، لعلي أجده فيها ما يتطابق في العلة والغاية مع حديث الأحرف السبعة، فيفسر بعضها بعضاً، أسوة بآيات القرآن التي يفسر بعضها بعضاً، وبعد توفيق الله، فقد وجدت بغيتي في حديث فرض الصلوات الخمس في ليلة الإسراء والمعراج حيث تطابق الحديثان في العلة والغاية، بل وتطابقا في الشكل وطريقة التطبيق، وفيما تناولا من قضايا مهمة في الإسلام وهما (الصلاه) و(نزول القرآن) وهما صنوان لأصل واحد حيث يتبعهما بهما لله، ولا يستغنى أحدهما عن الآخر في التعبد.

ومن خلال المقارنة بين الحديثين وجدت أن كلاً منهما يفسر الآخر، وقد أعطت هذه المقارنة عدة نتائج مهمة منها الرد على الذين قالوا أن العدد (سبعة) لا يراد به حقيقته العددية المعروفة في الآحاد بين الستة والثمانية، وإنما هو حسب قولهم يراد به إرادة الكثرة في الآحاد، وليس الأمر كما قالوا، لأن توادر النصوص على العدد السبعة لا يعقل أن يكون غير مقصود، وكما أن الحديثين تشابهما في العلة والحكمة والغاية وجود الأعداد فيهما، وكانت الأعداد مراده على حقيقتها في أحدهما، فإن الحكم بإرادة العدد على حقيقته العددية المذكورة ينسحب حكمه على حديث الأحرف السبعة.

(نصوص من الحديثين لعمل مقارنة بينهما)

* أولًا: (من أحاديث نزول القرآن على الأحرف السبعة).

ومن أحاديث الأحرف السبعة الصحيحة في هذا الباب ما أخرجه مسلم عن أبي بن كعب (رضي الله عنه) "أن النبي ﷺ كان عند أضبة بني غفار (٤٠)، قال فتاه جريل (عليه السلام) فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف. فقال: أسأله الله مغفراته ومغفرته، وإن أمري لا تطبق ذلك. ثم أتاه الثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرفين. فقال: أسأله الله مغفراته ومغفرته وإن أمري لا تطبق ذلك. ثم جاءه الثالثة فقال إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على

ثلاثة أحرف. فقال: أَسْأَلُ اللَّهَ مَعافَتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنْ أُمْتَيْ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ. ثُمَّ جاءه
الرابعة فقال: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمْتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَأَيْمَا حَرْفٍ
قَرَأْوْا عَلَيْهِ فَقَدْ أَصَابُوا "٤١".

* ومنه أيضًا ما أخرجه البخاري، عن عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما) أنَّ
رسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَفْرَأَنِي جِبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ فَرَاجَعَهُ فَلَمْ
أَزِلْ أَسْتَرِيدُهُ وَبَيْرِدُنِي حَتَّى اتَّهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ "٤٢".

* ومنه أيضًا ما رواه أحمد في المسند عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه قال:
قال رسول الله ﷺ: "أتاني جبريل وميكائيل، فقدع جبريل عن يميني وميكائيل
عن يسارِي، فقال جبريل بسم الله - في حديث الحسن وفي حديث حماد- يا
محمد اقرأ القرآن على حرف. فنظرت إلى ميكائيل فقال: استزدَه. قلت:
زدي. فقال: بسم الله، اقرأه على حرفين. فنظرت إلى ميكائيل فقال: استزدَه.
فقلت: زدي. فقال: بسم الله، اقرأه على ثلاثة أحرف، فنظرت إلى ميكائيل
قال استزدَه فقلت زدي، قال بسم الله اقرأه على خمسة أحرف، فنظرت إلى
ميكائيل فقال استزدَه، فقلت زدي، قال بسم الله اقرأه على ستة أحرف،
فنظرت إلى ميكائيل فقال استزدَه، قلت زدي، قال بسم الله اقرأه على سبعة
أحرف "٤٣".

* ثانِيًّا: (من أحاديث فرض الصلوات الخمس ليلة الإسراء والمعراج).
قال أنس بن مالك: قال النبي ﷺ: "... فَرَضَ اللَّهُ عَلَى أُمَّتِي خَمْسِينَ صَلَاةً،
فَرَجَعْتُ بِذِلِكَ حَتَّى مَرَأْتُ عَلَى مُوسَى، فَقَالَ: مَا فَرَضَ اللَّهُ لَكَ عَلَى أُمَّتِكَ؟
قُلْتُ: فَرَضَ خَمْسِينَ صَلَاةً. قَالَ: فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ، فَإِنْ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ.
فَرَاجَعْتُ فَوَضَعَ شَطَرَهَا، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى، قُلْتُ: وَضَعَ شَطَرَهَا. فَقَالَ:
رَاجِعْ رَبِّكَ، فَإِنْ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ. فَرَاجَعْتُ فَوَضَعَ شَطَرَهَا، فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ:
رَاجِعْ إِلَى رَبِّكَ، فَإِنْ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ. فَرَاجَعْتُهُ، فَقَالَ: هِيَ خَمْسٌ، وَهُنَّ

خَمْسُونَ، لَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَيْهِ. فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى، فَقَالَ: رَاجِعْ رَبِّكَ. فَقُلْتُ: اسْتَحْيِيْتُ مِنْ رَبِّي. ثُمَّ انْطَلَقَ بِي حَتَّى اتَّهَى بِي إِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى، وَغَشِّيَهَا الْوَانُ لَا أَدْرِي مَا هِيَ، ثُمَّ أَدْخَلْتُ الْجَنَّةَ، فَإِذَا فِيهَا حَبَّا يَلْلُؤُ، وَإِذَا ثُرَابُهَا الْمِسْكُ" (٤٤).

* ومنه أيضاً ما أخرجه البخاري ومسلم، عن أنس بن مالك رضي الله عنه حديث الإسراء المشهور، وفيه أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيَّ مَا أَوْحَى فَرَضَ عَلَيَّ خَمْسِينَ صَلَاتًا فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَنَزَّلْتُ إِلَى مُوسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: مَا فَرَضَ رَبُّكَ عَلَى أُمَّتِكَ؟ قُلْتُ خَمْسِينَ صَلَاتًا. قَالَ ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأُلْهُ التَّحْفِيفَ... قَالَ: فَلَمْ أَزِلْ أَرْجِعْ بَيْنَ رَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَبَيْنَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامَ حَتَّى قَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّهُنَّ خَمْسُ صَلَوَاتٍ كُلُّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، لِكُلِّ صَلَاتٍ عَشْرٌ، فَذَلِكَ خَمْسُونَ صَلَاتًا" (٤٥).

* ومنه أيضاً ما أخرجه البخاري: من رواية أنس عن أبي ذر رضي الله تعالى عنهمما قال: "... قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ عُرِجَ بِي حَتَّى ظَهَرْتُ لِمُسْتَوَى أَسْمَعُ فِيهِ صَرِيفَ الْأَقْلَامِ قَالَ أَنَّسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَفَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى أُمَّتِي خَمْسِينَ صَلَاتًا فَرَجَعْتُ بِذَلِكَ حَتَّى مَرَرْتُ عَلَى مُوسَى فَقَالَ مَا فَرَضَ اللَّهُ لَكَ عَلَى أُمَّتِكَ قُلْتُ فَرَضَ خَمْسِينَ صَلَاتًا قَالَ فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ فَرَاجَعْتُ فَوَاضَعَ شَطَرَهَا فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى قُلْتُ وَاضَعَ شَطَرَهَا فَقَالَ رَاجِعْ رَبِّكَ فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ فَرَاجَعْتُ فَوَاضَعَ شَطَرَهَا فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ فَرَاجَعْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ هِيَ خَمْسٌ وَهِيَ خَمْسُونَ لَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَيْهِ فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقَالَ رَاجِعْ رَبِّكَ فَقُلْتُ اسْتَحْيِيْتُ مِنْ رَبِّي ثُمَّ انْطَلَقَ بِي حَتَّى اتَّهَى بِي إِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى وَغَشِّيَهَا الْوَانُ لَا أَدْرِي مَا هِيَ ثُمَّ أَدْخَلْتُ الْجَنَّةَ فَإِذَا فِيهَا حَبَّا يَلْلُؤُ وَإِذَا ثُرَابُهَا الْمِسْكُ" (٤٦).

* أوجه الطابق بين الحديدين:

١- التسليم بما جاء فيهما من أمور غيبة أخبرنا عنها النبي ﷺ من خلال ملوك الوحي جبريل (عليه السلام)، الذي كان موجوداً في الحديدين، وجاء ذكره فيهما معاً.

في حديث الإسراء والمعراج " قالَ جِبْرِيلُ لِخَازِنِ سَمَاءِ الدُّنْيَا: افْتَحْ. قَالَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ. قَالَ: هَلْ مَعَكَ أَحَدٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، مَعِي مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" [٤٧].

وفي حديث الأحرف السبعة " عن أبي بن كعب (رضي الله عنه) " أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَ أَصْنَاعَةَ بْنِي غَفارٍ، قَالَ: فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ (عليه السلام) " [٤٨].

وفي رواية أحمد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: " أَتَانِي جِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ فَقَعَدَا عَنِّي مِنْ يَمِينِي وَمِنْ يَمِينِ مِيكَائِيلٍ عَنْ يَسْارِي..... " [٤٩].

٢- التتماس التخفيف ورفع المشقة عن أمّة محمد ﷺ.

* ففي حديث الإسراء والمعراج ﷺ فرض الله خمسين صلاة في اليوم والليلة، ثم لم يزل النبي ﷺ يسأل ربه التخفيف حتى صارت خمس صلوات في اليوم والليلة، وقد أمضى الله أمره في الأجر لا في الأداء، فمن صلّى خمس صلوات فإنه يأخذ ثواب خمسين صلاة.

* وفي حديث الأحرف السبعة لم يزل النبي ﷺ يسأل ربه مغفرته وعافاته التخفيف، فتل القرآن على الأحرف السبعة بدلاً من نزوله على حرف واحد، فكانت غاية التخفيف واحدة في الحديدين، وإن اختلفت وسيلة التخفيف فكانت بتخفيض عدد الصلوات من الخمسين إلى خمس، وفي حديث السبعة كان التخفيف ورفع المشقة بالتوسيعة وزيادة الأحرف إلى السبعة.

٣- الحكمة برفع المشقة في الحديدين كانتا من باب التذكير، والامتنان برفع المشقة التي لم يكابدوها أصلاً، فأراد الله أن يذكرهم بالنعمة ويتمن عليهم بما كتبه

عليهم في الأزل دون رجوع فيما قضاه، فالصلوة وإن فرضها الله عليهم خمسين في الأزل جعلها خمساً في الأداء والعلن، وأمضى الله أمره في الأجر لا في الأداء، فصار ثوابها خمسين وإقامتها خمساً في اليوم والليلة، فكأنه سبحانه وتعالى امتن عليهم بتعجيل التخفيف قبل وجود المشقة التي علم أنها ستقع لهم، من باب قوله تعالى: ﴿...عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُو فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرُؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَتَعَثُّرُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاقْرُؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَأَتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تُقْدِمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ...﴾ (المزمول: ٢٠).

ويدل على ذلك أن الصلاة كانت واجبة في بداية الإسلام وقبل الإسراء والمعراج ركعتين بالغداة وركعتين بالعشري، ولم يصل أهل القبلة الصلاة الواجبة الخمسين صلاة أبداً، لا قبل الإسراء والمعراج، ولا بعده.

"فَأَصْلُ وُجُوبِ الصَّلَاةِ كَانَ فِي مَكَّةَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ؛ لِوُجُودِ الْأَيَّاتِ الْمَكَّيَّةِ الَّتِي نَزَّلَتْ فِي بَدَائِيَّةِ الرِّسَالَةِ تَحْثُّ عَلَيْهَا. وَأَمَّا الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ بِالصُّورَةِ الْمَعْهُودَةِ فَإِنَّهَا فُرِضَتْ لِيَّلَةِ الْإِسْرَاءِ وَالْمِعْرَاجِ " (٥٠).

قال الحافظ ابن حجر في الفتح: " ذَهَبَ جَمَاعَةُ إِلَيْهِ لَمْ يَكُنْ قَبْلَ الْإِسْرَاءِ صَلَاةً مَفْرُوضَةً إِلَّا مَا كَانَ وَقَعَ الْأَمْرُ بِهِ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ مِنْ غَيْرِ تَحْدِيدٍ، وَذَهَبَ الْحَرْبِيُّ إِلَى أَنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ مَفْرُوضَةً رَكْعَتَيْنِ بِالْغَدَاءِ وَرَكْعَتَيْنِ بِالْعَشَّرِيِّ، وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ كَانَتْ مَفْرُوضَةً ثُمَّ تُسْخَّتْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى (فَاقْرُؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ) فَصَارَ الْفَرْضُ قِيَامًا بَعْضَ اللَّيْلِ، ثُمَّ تُسْخَخَ ذَلِكَ بِالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ " (٥١).

وقال أيضاً: " كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ الْإِسْرَاءِ يُصَلِّي قَطْعًا، وَكَذَلِكَ أَصْحَابَهُ لَكِنْ اخْتَلَفَ هَلْ افْتَرِضَ قَبْلَ الْخَمْسِ شَيْءًا مِنْ الصَّلَاةَ أَمْ لَا ؟ فَقَيِّلَ: إِنْ

الفرض أولًا كان صلاته قبل طلوع الشمس وصلاته قبل غروبها، والحجج فيه قوله تعالى (وَسَبَحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا) ونحوها من الآيات^(٥٢).

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله: "فَلَمَّا كَانَ لَيْلَةُ الْإِسْرَاءِ قَبْلَ الْهِجْرَةِ بِسَنَةِ وَنِصْفِهِ، فَرَضَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ، وَفَصَلَ شَرْوَطَهَا وَأَرْكَانَهَا وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا بَعْدَ ذَلِكَ، شَيْئًا فَشَيْئًا"^(٥٣).

وأما في حديث السبعة فقد امتن عليهم برفع المشقة وبذل مخاوف المصطفى^(ﷺ) الرفيق بأمته الشفيق عليهم، وطمأنه ربه بما كتبه لهم في الأزل، فأعلم جبريل (عليه السلام) بحقيقة التتريل على سبعة أحرف للتتوسيع على أمته حين سأله النبي^(ﷺ) التخفيف، لأن أمته لا تطيق أن يتزل القرآن على حرف واحد أو لهجة واحدة لا يطيقها جمعهم المتنوع، فتل على ما فصح وصح وراق من لهجاتهم جميعاً ويسره على لسانهم؛ لأن فيهم الأمي الذي لا يكتب، والشيخ والعجوز والغلام، والله أعلم بمن فيهم قبل أن يخلقهم، وقبل أن يكلفهم ويحصهم بكتبه ورسالاته، فخفف الله عنهم، ويسره على لسانهم، وهذا ختم نبيه^(ﷺ) حديث الأحرف السبعة المشهور بين هشام بن حكيم وعمر بن الخطاب بقول النبي^(ﷺ) فاقرأوا ما تيسر منه وفي هذا إقرار بالمنة والنعمـة بأن الله يسره لأمة محمد بتزوله على الأحرف السبعة، قال رسول الله^(ﷺ): "... إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منه"^(٥٤).

النتائج المترتبة على المقارنة:

* التخفيف ورفع المشقة عن الأمة، فقد كان جبريل (عليه السلام) موجوداً في الحديثين لنفاد مقدور الله السابق في الأزل بالتفخيف على الأمة، فكان جبريل (عليه السلام) يقوم بعملية المراجعة أو يدل عليها، للوصول إلى الأعداد التي تؤدي إلى التخفيف على الأمة بزيادة عدد الأحرف إلى سبعة للتتوسيع عليهم في الأداء

والقراءة، و تخفيف العدد من الخمسين صلاة إلى خمس صلوات؛ لإقامتها في آجالها المحددة، على النحو الذي يليق بالوقوف بين يدي الله. قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقَعُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُمْ فَإِذَا اطْمَأْنَتُمْ فَاقْرِبُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ (النساء: ١٠٣).

* إن الأعداد المذكورة في حديث الإسراء والمعراج كما رأينا جاءت على حقيقتها، قال الحافظ ابن حجر: المراد: "هنَّ خمس عدداً باعتبار الفعل، وخمسون اعتدالاً باعتبار الشواب" (٥٥).

وهو ما يجعلنا نطمئن تماماً أن العدد في حديث الأحرف السبعة يراد على حقيقته؛ لتشابه الحديثين إلى حد كبير في العلة والغاية شكلاً ومضموناً، فكلامها منحة من الله لأمة محمد، وغايتها التخفيف، وحكمتها رفع المشقة عن أهل القبلة.

* ثبوت الأعداد ومجيئها على الحقيقة في حديث فرض الصلاة، يجعلنا نؤمن أن العدد سبعة جاء ذكره على الحقيقة بإرادة العدد؛ لاتخاذ في العلة والغاية بين الحديثين، فلا يتصور أن يكون العدد مقصوداً في أحدهما دون الآخر، ولا يمكن أن يكون العدد المذكور في حديث فرض الصلاة يدل على مفهومه، وفي حديث الأحرف السبعة لا مفهوم له !؟ .

لقد تكرر ذكر العدد سبعة في حديث الأحرف السبعة حتى صار العدد علمًا عليه. كما أن هذه المراجعات العددية التي دارت بين النبي ﷺ وموسى (عليه السلام) بغرض طلب التخفيف جاءت على الحقيقة في إرادة الأعداد المذكورة من مثل "...ارجع إلى ربك فإن أمتلك لا تُطيق ذلك فاجتمعه فقال هي خمس وهي خمسون لا ييدل القول لدى..." ، نظيرها في حديث الأحرف السبعة، حديث ابن عباس، أن رسول الله ﷺ قال: "أقرأني جبريل على حرف، فراجعته فلم أزل أستزیده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف" (٥)، فهذا يدل على إرادة حقيقة العدد وانحصره في الحديثين.

وكذلك في حديث أبى عن الأحرف السبعة: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى حِرْفٍ" ثم قوله: "عَلَى حِرْفَيْنِ" ثم "عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ" ثم جاءه الرابعة فقال: إنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ" (٥٧).

فهذه الأحاديث صريحة في دلالتها على أن المراد بالأحرف حصرها على وجه التحديد في العدد سبعة.

إن عدم استطاعة رد هذه الأحرف إلى أصولها السبعة لصعوبة ذلك عملياً، لا ينفي وجودها ونزول القرآن عليها كما أخبرنا بذلك جبريل (عليه السلام) عن ربه كحقيقة نزل عليها القرآن .

والسبب الذي أوقعهم في الخلط واللبس أن إعلام جبريل (عليه السلام) بحقيقة نزول القرآن على الأحرف السبعة نظروا إليه بمنظور زمني ضيق آخر، فقالوا إن الأحاديث التي أقرت نزول القرآن على الأحرف السبعة كانت في المدينة ولم تكن في مكة، ونسوا أن حديث جبريل (عليه السلام) عن الأحرف السبعة يعلو عن التقسيمات الزمنية، وأن نزول القرآن على الأحرف السبعة كان متحققاً في القرآن الذي نزل في مكة، كما هو الحال في المدينة، وأن اطلاع جبريل (عليه السلام) لحقيقة نزول القرآن على الأحرف السبعة لا يحتويه الزمن بمعناه الضيق، لأن جبريل كما سبق أن ذكرت، أطلع النبي (ﷺ) على ما هو مكتوب في الأزل بأن هذا القرآن قد تكفل الله بحفظه وتسويقه حين قدر نزوله على الأحرف السبعة من اللوح المحفوظ، فأطلاعه جبريل على حقيقة مصدرية القرآن وأصوله السبعة وأكدها النبي (ﷺ) في الحديث بقوله: "إِنَّهُ الْقُرْآنُ الَّذِي نُزِّلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ"، وكان لهذا الفهم الضيق لمفهوم الزمن وتقسيماته بالمعايير البشرية، وتطبيقه على إخبار وإعلام إلهي لكلام الله الأزلي عن طريق ملك الوحي يجب أن يعلو على المعايير الزمنية الضيقة، لأنه إخبار عن نزول كلام الله الأزلي على الأحرف السبعة، ولا ضير أن كان هذا الإعلام والإخبار بالمدينة. لقد أدى هذا الفهم الضيق الذي بنوا عليه أحکامهم إلى هذه الاضطرابات الكثيرة حول الأحرف السبعة، فقالوا إن الأحرف

عندما هاجر إلى المدينة حتى ذهب بعضهم على هذه الفرضية المبنية على الزمن الوهبي بأن الترخيص بالقراءة على السبعة كان بالمدينة، وقد ترتب على ذلك ظن البعض أن الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن خارجة على النص الذي نزل عليه القرآن، فبدت وكأنها رخصة للتيسير، تقرأ بها كل قبيلة القرآن بما يتفق ولحاجتها، قال ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ): "فكان من تيسيره: أن أمره بأن يقرئ كل قوم بلغتهم، وما جرت عليه عاداً لهم... ولو أن كل فريق من هؤلاء أمرَ أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتماده طفلاً وناشئاً وكهلاً، لاشد ذلك عليه وعظمت المخنة فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل للسان، وقطع للعادة، فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل متسعاً في اللغات، ومتصراً في الحركات" ^(٥٨).

وهذا القول مجافٍ للحقيقة؛ إذ إن النص القرآني لا يصح التعبد بمعناه بل بلفظه المترن بالوحى، فإذا أضفنا إلى ذلك قوله إن معنى الأحرف السبعة ما رخص النبي ﷺ بأن يقرأ كل قوم القرآن بلغتهم، فإن هذا القول ينقض حقيقة الإعجاز، ويحوز قراءة القرآن بالمعنى، وهو ما يتنافى مع الحقائق القرآنية الخاصة بتعذر المسلمين بالقرآن بلفظه المترن من الله على الأحرف السبعة، كما يصطدم مع تحدي العرب بالقرآن في الإتيان بمثله أو بحديث من مثله، وكيف يأتون بمثله إن لم يكن قد نزل على هجائمهم جميعاً ومن ألفاظهم جميعاً حتى يكون للتحدي جدوى ومعنى، لقد تحدى القرآن العرب كافةً، ولم يتحداً قريشاً وحدها، لقد نزل القرآن على هجائمهم التي وحدتها لهجة قريش في كثير مما استعملته العرب في ألفاظ قبائلها، وقد ضمَّ القرآن الكريم ألفاظاً من معظم القبائل العربية، ولهذا فلا حاجة لمن جعل الرخصة بالتيسير في نزول القرآن على الأحرف السبعة خارجة عنه، بل الرخصة الحقيقة في التيسير بتтрيله على الأحرف السبعة المتتجذرة في سورة وآياته، وفي تفرق الأحرف السبعة فيه، حاملة في نزولها التيسير.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُّذَكَّرٍ﴾ (القمر: ١٧)، وقد أكد الوهبي على مضمون هذا التيسير، فكرر هذه الآية أربع مرات في السورة نفسها.

وليس القضية في تقديرى— كما زعموا— أن المراد برفع المشقة في نزول القرآن على الأحرف السبعة أن تقرأ كل قبيلة القرآن على لحتها، وإذا كان هذا هو مراد التخفيف والتيسير كما زعموا، للقبائل العربية الخالصة في عريتها وسلامة لسانها، فماذا تركوا للأعاجم لرفع المشقة عنهم والتيسير عليهم؟، وهـم أولى بالرخص منهم؟ إن تحقق التخفيف والتيسير متحقق بتزول السبعة وتفرقها في القرآن، فهو خطاب أعمى للناس كافة عربـهم وعجمـهم.

لقد فتح هذا القول المضطرب لفهم حقيقة السبعة بـأبا من التقول والتخـرـص على القرآن والطعن عليه.

يقول الأستاذ صبحي الصالح: " وقد فتح هذا الرأي الباب أمام المستشـرـقـين للطعن على القرآن، وهو ما يفتح بـاب القول بـجـواز القراءـة بـالـمعـنى، كما ذهب إلى ذلك بعض المستشـرـقـين متـشـبـثـين بـهـذا التفسـير للأـحـرـف السـبـعـة " ^(٥٩).

لقد أصبح من المسلمات المعروفة لدى العلماء الـقـدـامـيـ والـمـعاـصـرـيـن أن القرآن نزل على لهجـاتـ الـعـربـ، حتى أـنـهم جـعـلـوا الـعـلـمـ هـاـ شـرـطاـ لـمـ يـتـصـدـى لـعـلـمـ التفسـيرـ.

يقول الزركشي: " ومعرفة هذا الفن للمفسـرـ ضـرـوريـ وإلا فلا يـحـلـ له الإـقـدامـ على كتاب الله تعالى، قال يحيـيـ بن نـضـلـةـ المـديـنـيـ سـمعـتـ مـالـكـ بنـ أـنـسـ يـقـولـ: لا أـوـتـىـ بـرـجـلـ يـفـسـرـ كـتـابـ اللهـ غـيرـ عـالـمـ بـلـغـةـ الـعـربـ إـلاـ جـعـلـتـهـ نـكـالـاـ. وـقـالـ مـجـاهـدـ: لا يـحـلـ لـأـحـدـ يـؤـمـنـ بـالـلـهـ وـالـيـوـمـ الـآـخـرـ أـنـ يـتـكـلـمـ فـيـ كـتـابـ اللهـ إـذـاـ لـمـ يـكـنـ عـالـمـ بـلـغـاتـ الـعـربـ " ^(٦٠).

وبـعـدـ أـسـتـقـرـ عـنـدـ الـكـثـيرـ مـنـهـمـ القـوـلـ بـأـنـ الـأـحـرـفـ السـبـعـةـ هـيـ نـزـولـ الـقـرـآنـ عـلـىـ لـغـاتـ الـعـربـ (ـالـلـهـجـاتـ الـعـرـبـيـةـ)، وـقـعـ بـيـنـهـمـ الـاـخـتـلـافـ فـيـ تـحـدـيـدـهـاـ وـبـدـأـوـاـ بـيـحـثـونـ عـنـ هـذـهـ الـقـبـائـلـ السـبـعـةـ، وـبـرـجـعـ السـبـبـ فـيـ هـذـاـ الـاـخـتـلـافـ إـلـىـ أـنـهـمـ أـرـادـواـ أـنـ يـحـدـدـواـ سـبـعـ قـبـائـلـ فـقـطـ، حـتـىـ تـمـثـلـ كـلـ قـبـيلـةـ حـرـفـاـ مـنـ الـأـحـرـفـ السـبـعـةـ.

قال السُّيوطيّ: " قال ابن عباس (رضي الله عنهم): نزل القرآن على سبع لغات، منها خمس بلغة العجز من هوازن، قال: العجز: سعد بن بكر، وجشم بن بكر، ونصر بن معاوية، وثقيف، وهؤلاء كُلُّهم من هوازن، ويقال لهم: علياء هوازن، ولهذا قال ابن العلاء: أَفَصَحُ الْعَرَبُ عَلَيَا هَوَازِنَ، وَسُفْلَى قَمِيمٍ" ^(٦١).

وأخرج أبو عبيدة عن ابن عباس (رضي الله عنهم) قال: "أنزل القرآن بلغة الكعبين: كعب قريش، وكتب خزاعة، قيل: وكيف ذاك؟ قال: لأنَّ الدَّارَ واحدة — يعني أنَّ خزاعة كانوا حيران قريش — فسهلت عليهم لغتهم" ^(٦٢).

ومن ذلك أيضًا ما قاله أبو حاتم السجستاني: "نُزِّلَ بِلُغَةِ قَرِيشٍ وَهَذِيلٍ وَقَمِيمٍ وَالْأَزْدِ وَرَبِيعَةَ وَهَوَازِنَ وَسَعْدَ بْنَ بَكْرٍ" ^(٦٣).

وحكى ابن عبد البر عن بعضهم ما يخالف ذلك فقال: "السبع من مصر: أَنْمَهْ هذيل، وكنانة، وقيس، وضبة، وتيم الرباب وأسد بن خزيمة، وقريش؛ فهذه قبائل مصر تستوعب سبع لغات" ^(٦٤).

إنَّ محاولات الربط بين الأحرف السبعة في مقابل اختيار سبع لهجات يعتقد أنها هي الأَفْصَح عند البعض، ثم يأتي البعض الآخر فينقضها باختيار سبع لهجات أخرى معايرة، يدل على اضطراب المنهج المستخدم في فهم طبيعة الأحرف السبعة وعلاقتها باللهجات العربية، وهذا الاضطراب فيما ذكروه من لهجات لا يتفق مع واقع الترول.

يقول الدكتور محمد محيسن "... المتأمل في القراءات الصحيحة يجدها مشتملة على لغات كثيرة من لغات العرب الفصحى لا تنحصر فيما ذكر فقط، وهذا ما أميل إليه لأن القراءات القرآنية تشمل على معظم لهجات العرب الفصحى، وهي بلا شك أكثر مما نقلوا" ^(٦٥).

وقد عَدَ السُّيوطيّ من وجوه إعجاز القرآن، احتوائه على جميع لغات العرب ^(٦٦).

المبحث السادس:

* القول الراجح في معنى الأحرف السبعة وأسباب ترجيحه.

من أشهر الأقوال المعتبرة في المراد بالأحرف السبعة من رأى أن المقصود بالأحرف السبعة هي أشهر سبع لهجات عربية فصيحة هي التي نزل عليها القرآن آنذاك، وقد اصطف خلف هذا القول خلق كثير من القدماء والمخذلين، غير أنهم لما وجدوا أن هذه اللهجات الفصيحة أكثر من سبعة، ووجدوا أن اللهجات العربية التي نزل عليها القرآن قد وصلت إلى أكثر من خمسين لهجة مماثلة بنسب متفاوتة في الفاظ القرآن، فقد وجّهت لهذا القول انتقادات أدت إلى تضعيقه، يلي هذا القول شهرة واعتباراً، ما قال به أعلام علماء القراءات، الذين التمسوا الأحرف السبعة في اختلاف وجوه القراءات، فعین كل واحد منهم سبعة أوّجه من هذه الوجوه، على اعتبار أن كل وجه من هذه الوجوه يمثل حرفاً من هذه الأحرف السبعة من وجهة نظره هو، فأفضى ذلك إلى اختلافهم في تعين السبعة المعتمدة المشار إليها في حديث الرسول ﷺ عن هذه الأحرف، إذ اختلفت سبعة كل واحد منهم عن سبعة الآخر، وسبعة كل واحد منهم ليست حجة على بعضهم البعض، ومثلاً اختلفوا في عدد اللهجات، اختلفوا في عدد الوجوه، وقد أدى هذا الاختلاف إلى زيادة عدد الأقوال المفسرة لمعنى العدد سبعة، فالتمسها آخرون في أمور أخرى، وذهبوا يطلبونها في مرادات أخرى حصرها كل فريق منهم في سبعة أشياء حتى وصلت أقوالهم في المراد بالأحرف السبعة إلى أربعين قولًا كما أوضحت سابقاً.

والقول الراجح عندي أن تكون الأحرف السبعة موجودة في تعدد وجوه القراءات التي نزل عليها القرآن في اللهجات العربية الفصيحة، وليس كما زعم البعض أن الأحرف السبعة نزلت على أفعى سبع لهجات عربية في القرآن، فالعدد سبعة وإن كان مراداً كما أثبته البحث إلا أنه لا يعني نزول القرآن على لهجات سبع قبائل، فإن الواقع الفعلى يثبت تناوب نزول القرآن على فصيح وصحيح اللهجات

العربية، موزعة في سوره وأياته، وما تم استبعاده منها هو ما لم ينل التواتر المطلوب
أثناء جمع عثمان (رضي الله عنه)، ولم تحظ بالعرضة الأخيرة للقرآن حين دارس
جبريل القرآن للنبي ﷺ مرتين في سنة وفاته.

عن عائشة في حديث وفاة النبي ﷺ أن فاطمة قالت: إله أسر إلى فقال: إن جبريل (عليه السلام) كان يعارضني بالقرآن في كل عام مرّة، وإن عارضني به العام مرّتين، ولا أراه إلا قد حضر أجيالٍ^(٦٧)، وكأن حصول العرضتين كانتا بمثابة المراجعة النهاية للمتواتر الذي أراد الله له أن يكون من جملة ما نزل عليه القرآن من الأحرف السبعة وشاء الله أن تجتمع عليها الأمة في المصحف الإمام.

الخاتمة والنتائج

وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج الآتية:

أولاً: النتائج الأولية العامة:

* حاول البحث أن يقدم أسلوباً مختلفاً في طريقة تناول القضايا التراثية، وذلك عن طريق عرض هذه القضايا ومناقشتها بفكر منفتح لا يكون فيه أسيراً للدراسات السابقة فقط؛ حتى لا يكون البحث تكراراً واستنساخاً بصورة أو بأخرى للدراسات السابقة.

* الخروج بالبحث العلمي من نطاق الصور النمطية ذات القوالب الجاهزة إلى طور التجديد والبناء على ما سبق من دراسات السابقين.

* أجاب البحث في مواطن كثيرة منه عن مجموعة من التساؤلات التي أثيرت حول الأحرف السبعة، وقد تفتح هذه الإحابات الباب أمام الباحثين لاتجاهات بحثية جديدة حول الأحرف السبعة التي ظل الباب فيها مغلقاً على أقوال السابقين.

* كما أن البحث في طرحة عن الأحرف السبعة قام بتصويب الأخطاء التي كانت سبباً في الفهم المغلوط عن الأحرف السبعة المتصلة بحقيقةها ومظاهرها في النص القرآني، وأهدافها المتحققة فيه، والغاية منها المراد بعدها.

ثانيًا: أهم النتائج الأساسية:

* تطرق البحث إلى عدة مسائل متصلة بقضية الأحرف السبعة، وأثبتت بالدليل وليس بالتخمين عدة مسائل لم يتطرق إليها من قبل في حدود ما قرأت عن الأحرف السبعة أجملها في النتائج التالية:-

* قدم البحث قراءة جديدة في معنى الأحرف السبعة، واجتهد البحث في معرفة القدر العلوم والقدر المتشابه منها الذي لم يعرف على وجه التحديد حتى الآن مع بيان أسباب ذلك.

* أثبت البحث بالأدلة من السنة النبوية أن المراد بالعدد سبعة حقيقته وانحصره في قيمته الحسابية المعروفة في الآحاد بين الستة والثمانية، وذلك من خلال المقارنة بين أحاديث إسراء والمعراج، وبين أحاديث الأحرف السبعة، حيث وجدت أن كلاًًاً منها يفسر الآخر، وقد أعطت هذه المقارنة عدة نتائج مهمة منها الرد على الذين قالوا إن العدد (سبعة) لا يراد به حقيقته العددية المعروفة في الآحاد بين الستة والثمانية، وإنما هو حسب قولهم يراد به إرادة الكثرة في الآحاد، وليس الأمر كما قالوا، لأن تواتر النصوص على العدد السبعة لا يعقل أن يكون غير مقصود، كما أن الأحاديث وإن اختلفت في الموضوع، فإنها تشاheet في العلة والغاية، وفي مراجعات النبي ﷺ في طلب التخفيف على الأمة ورفع المشقة، فإذا كان العدد مراداً على حقيقته في أحاديث إسراء والمعراج، فإن الحكم بإرادة العدد على حقيقته العددية المذكورة ينسحب حكمه على أحاديث الأحرف السبعة بالقياس.

* أثبت البحث أن العدد سبعة وإن كان مراداً كحقيقة عدديّة في أحاديث الأحرف السبعة، فإنه لا يمكن الجزم على وجه اليقين بتحديد المرادات السبعة المقصودة، وأن ما ذكره العلماء هي اجتهادات، قابلة للنّظر والأخذ والرد والترجح، وفي بعضها ما هو أقوى من بعض وله سند، ومنها ما لا سند له، ولكل قول أدلة و اختياراته وكلها محتملة ويحتمل غيرها، وما ذكره العلماء منها مظاهر لها ويدخل في معناها و مرادها ولاشك، ولكن لا يجب أن يدعى فريق دون آخر أن قوله في المراد بالأحرف السبعة هو القول الفصل دون سواه، لأنه لا دليل على تعين ما عينه كل واحد منهم، ومن الممكن تعين ما لم يعينوا، غایة ما في الأمر أن كثيراً مما قالوه في معناها و مراداتها السبعة هو فروع للأحرف السبعة، أخطأ كل فريق منهم عندما اعتبرها أصلًا من أصول السبعة، وليس الأمر كذلك، فتعددت أقوالهم وزادت، فبعضهم يراها في وجوه القراءات وحدد كل واحد منهم سبعة وجوه على كثرة هذه الوجوه، وبعضهم يراها في اللهجات وحدد كل منهم سبع لهجات على كثرتها، ونسوا أن كل مجموعة من اللهجات العربية لها أرومة تصدر عنها وليس كل لغة يمكن وضعها في مقابلة حرف من الأحرف السبعة.

* ليست الأحرف السبعة من المتشابه إلا من جهة واحدة وهي أصولها السبعة التي انحدرت منها هذه الأحرف في لغات العرب التي نزل عليها القرآن، إذ إن النبي ﷺ لم يُفصّح عن معنى حصرها في العدد سبعة.

* الذين زعموا أن الأحرف السبعة من المتشابه على الكلية، جانبهم الصواب في ذلك؛ فإن المتشابه هو ما حفي معرفته على الجميع بالكلية، ويرده ويدحضه أن الصحابة قد عرفوها في اللهجات العربية، و تعدد وجوه القراءات، وكانوا ينصون على معرفتهم بها، فيقولون في حرف ابن عباس كذا، وفي حرف ابن مسعود كذا، وفي حرف أبي كذا.

* أوضح البحث أن غاية نزول القرآن على الأحرف السبعة التخفيف ورفع المشقة عن الأمة.

* برهن البحث على أن المراد بالتفعيف في نزول القرآن على الأحرف السبعة تنحية الظواهر الصوتية الشاذة في اللهجات العربية التي نزل عليها القرآن.

* يؤيد البحث أن المراد بالأحرف السبعة أوضح اللهجات العربية، وإن زادت على السبعة؛ فإن أصولها التي صدرت عنها لعلها سبعة أرومة، يصعب تحديدها على وجه اليقين، وهذا هو الجزء المتشابه، وهذا الجزء المتشابه من الأحرف السبعة إما أن يكون من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله كالعلم بالساعة، وحقيقة الروح، أو علمه رسول الله ﷺ ولم يفصح عنه.

* أن العدد سبعة في حديث النبي ﷺ عن الأحرف السبعة، وإن كان مراداً على حقيقته العددية، فإنه هو الشق المبهم، وهذا الإيمام ترك الباب مفتوحاً للاجتهاد في معنى الأحرف السبعة إلى يومنا هذا.

* اجتهد البحث في مواطن كثيرة منه لفهم أسباب الخلط الذي وقع فيه العلماء في تفسيرهم لمعنى الأحرف السبعة حيث وصل تعريفهم لها وحصرهم لمتعيناها السبعة إلى أكثر من أربعين قولًا، ويرجع السبب الرئيس في ذلك إلى أنه لم يفرقوا في عددهم لمتعيناها السبعة بين ما هو أصل، وبين ما هو فرع لها، فكان كل فريق منهم يختار من فروعها ويعدونه أصلاً، ولا ينبغي أن يُعرف الأصل بالفرع، أو أن تُقارن الصورة بالأصل، أو تعدل رجع صدى الصوت المتكرر بذات الصوت الأصلي، أو أن يُستغنى بظل الشجرة عن الشجرة نفسها، حتى وإن كانت هذه الفروع هي مظاهر فعلية من مظاهر الأحرف السبعة، كما هو الحال في اختلاف وجوه القراءات أو في تعدد اللهجات العربية التي نزل عليها القرآن.

* أوضح البحث أسباب الإيمان في معنى الأحروف السبعة، ولماذا غُمّ عليهم عددها، في محاولة ظنية لفهم الأسباب التي أدت إلى عدم إفصاح النبي ﷺ عن المتعينات السبعة المراده في أحاديث الأحروف السبعة.

ويبدو أن عدم الإفصاح عن معنى عددها على وجه الحصر والتحديد في سبعة أوجه أو جهات أو لهجات، كان مقصوداً في زمن النبي ﷺ فسكت عنه ولم يفصح عن حقيقته لاعتبارات عدة، اقتضتها مصلحة المسلمين في هذه المرحلة. وقد اجتهدت في فهمها قدر الاستطاعة، وأوجزها في التالي:

١ - عدم إثارة الحمية حمية الجاهلية، وهذا إذا اعتبرنا أن هذه الأحرف لها صلة مباشرة باللهجات العربية، فكان ذلك للدرء النعرات القبلية في المستقبل أثناء جمع القرآن الكريم بمراحله الثلاث.

٢ - لم يحصرها النبي ﷺ في متعيناتها السبعة، للتركيز على جلال الغاية من نزول القرآن على الأحروف السبعة المتمثل في غاية التخفيف والتيسير على الأمة.

٣ - أن الإنبار عن الأصول السبعة لهذه الأحرف لا يتعلّق عليه عمل في الإسلام، فلم يفصح النبي ﷺ عن أصولها، مع أنهم تعاملوا مع مظاهرها المتمثّلة في تعدد وجوه القراءات، وما عرّفوه منها في لهجاتهم على اختلاف مشاربها. والله أعلم ورسوله.

هذا تمام ما يسرّه الله لي، والله أسائل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن لا يحرمني الأجر والثواب، وأن يغفر لي ما زلّ به القدم أو ما خطه القلم، فما كان في عملي من صواب و توفيق فمن الله وحده، وما كان فيه غير ذلك، فمن نفسي وحسبي أني حاولت واجتهدت، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مناهل البحث

(ثبت المصادر والمراجع)

- * القرآن الكريم.
- * ابن أبي شامة: شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن أبي شامة المقدسي (٦٦٥ هـ)، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تحقيق: طيار أكفي قولاج، دار صادر، بيروت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- * ابن الجوزي: أبو الحسن محمد بن محمد الجوزي (ت ٨٣٣ هـ).
- غاية النهاية في طبقات القراء، عني بنشره. برجسٌ أسر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٠ - ١٩٨٠ م.
- النشر في القراءات العشر، بتحقيق محمد بن علي الصباغ، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، مصر.
- * ابن جحبي: أبو الفتح عثمان بن جحبي (ت ٣٩٢ هـ)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي - بيروت - (د.ت).
- * ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت ٤٣٥ هـ)، صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣ م.
- * ابن حجر: الإمام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار الريان للتراث، سنة النشر: ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م.
- * ابن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١ هـ) مسنون الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمد شاكر دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى (١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م).
- * ابن خزيمة: أبو بكر محمد بن إسحاق السلمي النيسابوري، (ت ٣١١ هـ / ٩٢٣ م)، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي (د. ت).
- * ابن دقيق العيد: تقى الدين ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ)، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، دار الجليل، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٩٥ م.
- * ابن عاشور: الإمام محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتوسيير، دار سخنون للطبع والتوزيع - تونس - ١٩٩٧ م.

- * ابن عبد البر: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري، (المتوفى: ٤٦٣ هـ): التمهيد لما في الموطأ من المعان وألسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوى و محمد عبد الكبير البكرى، الناشر: مؤسسة القرطبة، (د.ت.).
- * ابن عطيه: أبو محمد عبد الحق بن عطيه الأندلسي (ت ٤٥٤ هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- * ابن فارس: أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ)، الصاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٨٨ هـ / ١٩٩٧ م.
- * ابن قتيبة: أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ) تأویل مشكل القرآن، شرحه السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٣، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- * ابن كثير: عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن بكر (ت ٧٧٤ هـ)، تفسير القرآن العظيم، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ.
- * ابن مجاهد: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي (ت ٣٢٤ هـ)، السبعة في القراءات، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢ م.
- * ابن المطرز: أبو الفتح ناصر الدين (ت ٦١٠ هـ)، المُعْرِب في ترتيب المُعْرِب، تحقيق: محمود فاخوري، وعبدالحميد مختار، حلب، مكتبة أسامة بن زيد، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.
- * ابن منظور: جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، إعداد وتصنيف يوسف الخياط، دار المعارف، بيروت لبنان ١٣٩٠ هـ.
- * أبو شهبة: د. محمد محمد أبو شهبة، المدخل لدراسة القرآن الكريم، دار اللواء للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م.
- * أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ)، الأحرف السبعة، تحقيق: عبد المهيمن طحان، مكتبة المنارة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- * الألباني: محمد ناصر الدين الألباني، صحيح الترغيب والترهيب، مكتبة المعارف الرياض ط ١٤١٢ هـ.
- * البخاري: محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦ هـ)، صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، بيروت، دار ابن كثير، اليمامة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م،

- * الترمذى: محمد بن عيسى الترمذى (ت: ٢٧٩ هـ) سنن الترمذى: تحقيق: أحمد محمد شاكر: دار إحياء التراث العربى، بيروت (د. ت).
- * الحاكم النيسابورى: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م.
- * الزرقانى: محمد عبد العظيم الزرقانى (ت: ١٣٦٧ هـ)، مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابى الحلبي وشركاه، الطبعة الثالثة، (د.ت).
- * الزركشى: الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى (ت: ٧٩٤ هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبي وشركاؤه، الطبعة الأولى ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.
- * السيوطى: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطى (ت: ٩١١ هـ).
- الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية. صيدا بيروت ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م.
- المُزُّهُرُ في علوم اللّغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨ م.
- الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، تحقيق أبي إسحاق الحويني، دار ابن عفان للنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق علي محمد البجاوى، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٩ م.
- * القرطى: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطى (ت: ٦٧١ هـ)، الجامع لأحكام القرآن، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م.
- * المباركفورى: محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى (ت: ١٣٥٣ هـ) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- * الموسوعة الفقهية، صادرة عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، دار السلاسل الطبعة الثانية، ٤، ١٤٠٤ هـ.

- * النسائي: أحمد بن علي بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (ت ٣٠٣ هـ)، السنن الكبير: تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري ط ١٩٩١ م.
- * النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري، شرح النووي على صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٢ هـ.
- * الهيثمي: الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ)، مجمع الزوائد و منبع الفوائد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٧ م.
- * صبحي الصالح: مباحث في علوم القرآن، ط ١٠، دار العلم للملائين، بيروت، ١٩٧٧ م.
- * مالك بن أنس: أبو عبد الله الأصبهي (ت ١٧٩ هـ)، موطأ الإمام مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث - مصر، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ.
- * المتنقي الهندي: علاء الدين علي المتنقي بن حسام الدين الهندي (ت ٩٧٥ هـ)، كثر العمل في سنن الأقوال والأفعال: تحقيق: بكري حياتي، وصفوت السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م.
- * محيسن: د/ محمد سالم محيسن، المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٨ م.
- * مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١ هـ).
- صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط ١٩٧٢ م.
- صحيح مسلم بشرح النووي، بدون رقم طبعة، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م. أيضاً ط ٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٢ هـ.
- * مناع القطان: نزول القرآن على الأحرف السبعة، مكتبة وهبه، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩١ م.

الهوامش والإحالات :

(١) القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنباري القرطبي (ت ٦٧١ هـ)، الجامع لأحكام القرآن، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م، ج ٤٢ / ١.

(٢) السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩٦١ هـ).

الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية. صيدا بيروت ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م، ج ٤٨ / ١.

(٣) هو الإمام، الحافظ، العالمة، الحق، شيخ الإسلام زكيُّ الدين أبو محمد عبدُ العظيم بن عبدِ القويِّ بن عبدِ الله بن سالمٍ بن سعيدٍ بن سعيدٍ، المنذريُّ الشاميُّ الأصل، المصريُّ، الشافعيُّ، توفي في رابع ذي القعدة سنة ٦٥٦ هـ. انظر، ابن العماد: أبو الفلاح عبدُ الحفي بن العماد الحنبلـي (ت ١٠٨٩ هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب. دار الفكر ودار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م، ج ٥ / ٥٢٧.

(٤) ابن حجر: الإمام شهاب الدين أبي الفضل أَحْمَدُ بْنُ عَلَى بْنِ حَجْرِ الْعَسْقَلَانِ (ت ٢٨٥ هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار الريان للتراث، سنة النشر: ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م، ج ١٦ / ٩.

(٥) محمد بن عبد الله بن محمد المعافري، المشهور بالقاضي أبو بكر بن العربي الإشبيلي المالكي الحافظ عالم أهل الأندلس ومستدهم - وهو غير محي الدين بن عربي الصوفى من حفاظ الحديث. ولد في إشبيلية سنة ٤٦٨ هـ، صنف كتاباً في الحديث والفقه والأصول والتفسير والأدب والتاريخ. وولي قضاء إشبيلية، ومات في فاس في ربيع الآخر سنة (٥٤٣ هـ)، ودفن بها. انظر، ابن العماد: شذرات الذهب ج ٤ / ١٤١.

(٦) ابن أبي شامة: شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن أبي شامة المقدسي (٦٦٥ هـ)، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تحقيق: طيار اكتي قولادج، دار صادر، بيروت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م، ص ٩٧، وانظر، الزركشي: الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٤٤ هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى اليابي الحلبي وشريكه، الطبعة الأولى ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م، ج ١ / ٢١٢.

(٧) السيوطي: الإتقان، ج ١ / ١٤٥.

- ^٨) محمد بن سعدان، أبو جعفر النحوي الضرير، كان أحد القراء، وله كتاب مصنف في النحو، وكتاب كبير في القراءات، مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين. انظر، الخطيب البغدادي: أحمد = بن علي بن ثابت بن أحمد (ت ٤٦٣ هـ)، تاريخ بغداد ، الطبعة الأولى، مصر سنة ١٩٣١ م، جـ ٢ / ٣٧٠ .

^٩) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ١ جـ / ٢١٣ - ٢١٤ .

^{١٠}) السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، الديجاج على صحيح مسلم بن الحجاج، تحقيق أبي إسحاق الحويني، دار ابن عفان للنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م، جـ ٢ / ٤٠٨ .

^{١١}) ابن أبي شامة: المرشد الوجيز ص ١٢٧ .

^{١٢}) ابن منظور: جمال الدين محمد بن مكرم الأنباري، لسان العرب، إعداد وتصنيف يوسف الخياط، دار المعارف، بيروت لبنان ١٣٩٠ هـ، مادة (حرف) جـ ١٠ - ٣٨٥ / ٣٨٦ .

^{١٣}) الزركشي: البرهان جـ ١ / ٢١٣ .

^{١٤}) أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ)، الأحرف السبعة، تحقيق: عبد المهيمن طحان، مكتبة المدار، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، ص ٢٧ - ٢٨ .

^{١٥}) المصدر السابق نفسه.

^{١٦}) ابن قتيبة: أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت ٥٢٧٦ هـ) تأويل مشكل القرآن، شرحه السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٣، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م، ص ٢٧ .

^{١٧}) مناع القطان: نزول القرآن على الأحرف السبعة، مكتبة وهبة، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩١ م، ص ٣٢ .

^{١٨}) الحكم النيسابوري: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م، كتاب فضائل القرآن الكريم، أخبار في فضائل القرآن جملة، ورواية الترمذى في كتاب فضائل = القرآن، باب: ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن ماله من الأجر رقم [٢٩١٠]، جـ ٥ / ١٦١، انظر، سنن الترمذى: تحقيق: أحمد محمد شاكر: دار إحياء التراث العربي، بيروت (د. ت)، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب، وصححه الشيخ الألبانى فى صحيح الترغيب والترهيب: برقم [١٤١٦]، انظر، صحيح الترغيب والترهيب، محمد ناصر الدين الألبانى، مكتبة المعارف الرياض ط ١٤١٢ هـ .

- (١٩) ابن المطرز، أبو الفتح ناصر الدين (ت ٦١٠ هـ)، المُغَرِّبُ فِي تَرْتِيبِ الْمُعْرِبِ، تحقيق: محمود فاخوري، عبدالحميد مختار، حلب، مكتبة أسامة بن زيد، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م، جـ ١.
- (٢٠) ابن عبد البر: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمرى، (المتوفى: ٤٦٣هـ): التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوى و محمد عبد الكبير البكري، الناشر: مؤسسة القرطبة، (د.ت)، جـ ٢٧٤/٨.
- (٢١) ابن خزيمة: أبو بكر محمد بن إسحاق السلمي النيسابوري، (ت ٣١١هـ / ٩٢٣م)، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي (د. ت)، جـ ١٤٦/٣.
- (٢٢) مالك بن أنس: أبو عبد الله الأصحابي (ت ١٧٩هـ)، موطن الإمام مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار النشر: دار الحديث - مصر، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ، ص ٣٧٩.
- (٢٣) ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، ص ٣٦-٣٨.
- (٢٤) الزرقاني: محمد عبد العظيم الزرقاني (ت ١٣٦٧هـ)، مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى الباعي الحلبي وشركاه، الطبعة الثالثة ، (د.ت)، جـ ١٥٥/١.
- (٢٥) ابن الجوزي: أبو الحسن محمد بن محمد الجوزي (ت ٨٣٣هـ)، النشر في القراءات العشر، بتحقيق محمد بن علي الصباغ، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، جـ ٢٦/١.
- (٢٦) أبو شهبة: د. محمد محمد أبو شهبة، المدخل لدراسة القرآن الكريم، دار اللواء للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، ص ١٩٥-١٩٦.
- (١) السيوطي: الإنقان، جـ ١/١٣١، وانظر، ابن الجوزي: النشر، جـ ١/٢١.
- (٢) عن عائشة رضي الله عنها قالت: ما صلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةً بَعْدَ أَنْ تَرَكْتُ عَلَيْهِ (إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ) إِلَّا يَقُولُ فِيهَا: سُبْحَانَكَ رَبَّنَا وَبَحْمَدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، انظر: ابن دقيق العيد، تقى الدين ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ). إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٩٥م، ص ١٢٤.
- (٣) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن الكريم جـ ١ / ٥٤.

- (٣٩) ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، *الخصائص*، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي - بيروت - (د.ت)، ج ١١/٢.

(٤٠) ابن فارس: أحمد بن فارس، *الصاحبي في فقه اللغة العربية*، تحقيق د. عمر الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، ص ٥٥.

(٤١) ابن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ) مسندي الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمد شاكر دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)، ج ٥/ص ٥٠٥، ونحوه الترمذى: محمد بن عيسى الترمذى (٢٧٩هـ) سُنن الترمذى: تحقيق:أحمد محمد شاكر: دار إحياء التراث العربي، بيروت (د. ت)، ج ١٩٤/٥، وقال حسن صحيح، وانظر، ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي(٣٥٤هـ)، صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م، ج ١٤/٣، رقم(٧٣٩).

(٤٢) ابن حبان: صحيح ابن حبان (١٤٥-١٤٦هـ)، ج ٤/٧.

(٤٣) ابن مجاهد: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي(٣٢٤هـ)، *السبعة في القراءات*، تحقيق، د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢م، ص ٧٠، وانظر، ابن الجزري: أبو الحسن محمد بن محمد الجزري (٨٣٣هـ)، *غاية النهاية في طبقات القراء*، عني بنشره. برجستر أسر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٠ - ١٩٨٠م، ج ٣٤٧/٢.

(٤٤) ابن الجزري: *غاية النهاية*، ج ٢/٢٩٤.

(٤٥) الهيثمي: *الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي* (٨٠٧هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٧م، ج ١٥٢/٧.

(٤٦) المتقي الهندي: *علاة الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي* (٩٧٥هـ)، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال:، تحقيق: بكري حيati، وصفوت السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م، ج ٤١٩/١٢، وانظر، *السيوطى*: المُزَهْرُ في علوم اللّغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ج ٣٥/١.

(٤٧) *السيوطى*: المُزَهْرُ في علوم اللّغة وأنواعها، ج ٢٠٩/١.

- (٣٧) المباركفوري: محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت ١٣٥٣ هـ) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ١ / ٢١٢، وانظر، السُّيُوطى: الإتقان، ج ٨ / ١.
- (٣٨) النووى: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري، شرح النووي على صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ١٣٩٢ هـ، ج ٩٩ / ٦.
- (٣٩) ابن أبي شامة: المرشد الوجيز ص ٩٩.
- (٤٠) الأضاء: هو الغدير، والأضاءة: الماء المستنقع من سيل أو غيره، والجمع أضواء، وأضاً كعضاً، وإضاء، وإضوء. انظر لسان العرب ج ١ / ٩٠، وهو مستنقع الماء كالغدير، موضع بالمدينة النبوية ينسب إلىبني غفار بكسر المعجمة وتخفيف الفاء لأنهم نزلوا عنده. انظر، ابن حجر: فتح الباري، ج ٨ / ٦٤٥.
- (٤١) مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١ هـ)، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربى - بيروت - ط ١٩٧٢ م، ج ٥٦٢ / ١.
- (٤٢) البخارى: صحيح البخارى، باب أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ رقم الحديث ٤٧٠٥.
- (٤٣) ابن حنبل: مسند الإمام أحمد بن حنبل ، ١٢٤ / ٥ . وانظر، ابن عبد البر في التمهيد ٢٨٦ / ٥ . ونحوه مختصراً عند النسائي: أحمد بن عليّ بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (٣٠٣ هـ)، السنن الكبرى: تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري ط ١٩٩١ م، رقم (١٠١٣) ج ٣٢٧ / ١.
- (٤٤) البخارى: صحيح البخارى، كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء (٣٤٢)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات وفرض الصلوات (١٦٣).
- (٤٥) البخارى: صحيح البخارى رقم (٣٤٩)، وانظر، مسلم: صحيح مسلم، رقم ١٦٢.
- (٤٦) البخارى: صحيح البخارى، حديث (٣٤٩)، وانظر، مسلم، صحيح مسلم، حديث (١٦٣) / ٢٦٣.
- (٤٧) البخارى: صحيح البخارى، حديث (٣٤٩)، وانظر، مسلم: صحيح مسلم، حديث رقم (١٦٣) / ٢٦٣.
- (٤٨) مسلم: صحيح مسلم رقم (٨٢١) / ٥٦٢.

- (٤٩) ابن حنبل: في المسند جـ ١٢٤/٥، وانظر، ابن عبد البر: في التمهيد ٢٨٦/٥.
- ونحوه مختصرًا عند النسائي: في السنن الكبرى رقم ١٠١٣، ٣٢٧/١، وابن حبان:
- صحيح ابن حبان رقم ٧٣٧ جـ ٢/٣. والهيثمي: في مجمع الزوائد جـ ١٥١/٧.
- (٥٠) الموسوعة الفقهية، صادرة عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، دار السلاسل الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ "، ٢٧ / ٥٢-٥٣).
- (٥١) ابن حجر: فتح الباري جـ ١/٥٥٤، وانظر، ابن عطية: أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت ١٥٤ هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢٣ هـ-٢٠٠٢ م، جـ ١/٤٢٠، وانظر، ابن عاشور: الإمام محمد الطاھر بن عاشور، التحریر والتّسوییر، دار سحنون للطبع والتوزيع، تونس ١٩٩٧ م، جـ ٢٤ / ٧٥-٧٦.
- (٥٢) المصدر السابق نفسه.
- (٥٣) ابن كثیر: عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن بکر (ت ٧٧٤ هـ)، تفسیر القرآن العظيم، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ، جـ ٧ / ١٦٤.
- (٥٤) ابن حجر: فتح الباري، (كتاب فضائل القرآن)، (رقم الحديث، ١٩٩٢)، وقد أخرجه مسلم: في صحيحه (رقم الحديث: ٨١٨) واللفظ هنا للبخاري، والحديث مشهور وله روایات كثيرة.
- (٥٥) المصدر السابق نفسه، جـ ١ / ٤٦٣.
- (٥٦) البخاري: صحيح البخاري، باب أُنزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبَعَةِ أَحْرُفٍ رقم الحديث (٤٧٠٥).
- (٥٧) مسلم: صحيح مسلم رقم (٨٢١)، جـ ١ / ٥٦٢.
- (٥٨) ابن قبيطة: أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ) تأویل مشکل القرآن، شرحه السيد أحمد = صقر، دار الكتب العلمية، بيروت_لبنان، ط ٣، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م، ٤٠-٣٩.
- (٥٩) صبحي الصالح: مباحث في علوم القرآن، ط ١٠، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٧ م، ١٠٧.
- (٦٠) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، جـ ١ ص ٢٩٢.
- (٦١) السيوطي: الإتقان، جـ ١ / ٤٧.
- (٦٢) المصدر السابق نفسه.

- (٦٣) المصدر السابق، جـ ١ / ١٧٨.
- (٦٤) السُّيوطي: الإتقان جـ ١ / ١٧٨ / ١٨٩.
- (٦٥) ميسن: د/ محمد سالم ميسن، المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٨ م، ص ٦٨.
- (٦٦) السُّيوطي: جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن السُّيوطي (ت ٩١١ هـ)، معرك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي - دار الفكر العربي - القاهرة - ١٩٦٩ م، ١٩٥/١.
- (٦٧) البخاري: محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦ هـ)، صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغدادي، بيروت، دار ابن كثير، اليمامة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، كتاب المناقب باب علامات النبوة في الإسلام (٧٢٨/٦) برقم (٣٦ ٢٤).